الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

قسم علم الاجتماع

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

تخصص علم اجتماع عمل وتنظيم

الموضوع:

واقع استحداث مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

" دراسة ميدانية لمؤسسة إنتاج الأعلاف الحيوانية SARL FABWEST" بوهران

من إعداد:

الطالبة: بوفرمة ريمة

تحت إشراف:

الأستاذة: حساين زاهية

أعضاء لجنة المناقشة:

مرضي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
حساين زاهية	أستاذة محاضرة- أ-	جامعة وهران 2	مشرفا
غرس الله عبد الحفيظ	أستاذ محاضر- ب-	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الدراسية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

وعن أبي الدرداء، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر).

رواه أبو داود والترمذي.

كلمة شكر

سبحان الله والحمد لله عدد خلقه ورضى نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته

نشكر الله عز وجل ونحمده على فضله وإتمام نعمته علينا لقوله: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل، والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق.

وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله" حديث صحيح.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة: "حساين زاهية" التي لم تدخر جهدا في مساعدتي ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها الثرية، كما يسعني أن اشكر أساتذة كلية العلوم الاجتماعية وبالأخص علم الاجتماع التنظيم والعمل منهم الأستاذ(ة)"د.مولاي الحاج مراد"، "د.بن زيان خيرة" دون أن ننسى أساتذتنا الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا فلهم الشكر والعرفان. وشكرا خاص لأخي عبد الله وقرة عيني سليمة على مساعدتهما لي كثيرا،أطلب الله أن يرزقهما الذرية الصالحة، "بن يوب إكرام" أنت قطعة من قلبي ورفيقة روحي والجزء الجميل من عمري أنت صديقتي التي لا تعوض رأيت جمال الحياة في صحبتك شكرا لله عليك.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بطاعتك ..ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك..ولاتطيب الآخرة إلا بعفوك..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..ونصح الأمة..إلى نبي الرحمة ونور العالمين..سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل اسمه افتخار..أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..إلى والدي العزيز.

أهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى مالدي في الكون، والتي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي،والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى: أمي العزيزة حفظها الله.

أهدي تخرجي هذا إلى "فاطمة، هاجر،أمينة،فايزة،شيماء،رحمة،سميرة،مختارية،اكرام،هدى،خلود"

وبعدها الشكر موصول لكل أصدقائي وأقاربي خاصة عائلة "بوفرمة وشادلي".

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة:	
مقدمة عامة	1
1 الإشكالية	2
2 الفرضيات	3
3 أسباب اختيار الموضوع	3
4 أهمية الموضوع	4
5 أهداف الدراسة	4
6 تحديد المفاهيم والمصطلحات	4
7 المنهج المتبع	6
8 الدراسات السابقة	7
9 صعوبات البحث	11
الفصل الاول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	12
1/ إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
أ اختلاف في درجة النمو	13
ب اختلاف في نوع النشاط الاقتصادي	13
ج تعدد معايير التعريف	14
المعايير الكمية	14

فهرس المحتويات

المعايير النوعية	15
1-1 تعريف البنك الدولي BM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
1-2 تعريف دول الاتحاد الأوروبي EU للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
1-3 تعريف أمريكا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
1-4 تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
1-5 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية	18
1-6 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
2/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
3/ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
3-1 التصنيف الاقتصادي	22
3-2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها	22
3-3 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل	23
4/ وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	24
4-1 الدعم الإداري	24
4-2 الدعم المالي	24
4-3 الدعم الفني	24
4-4 الدعم التكنولوجي	24
4-5 دعم التكوين والتدريب	24
4-6 الدعم الإعلامي الاتصالي	24
5/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
6/ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	27
7/ عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
8/ المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
9/ التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
خلاصة الفصل	38

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	
تمهيد	39
1/ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
1-1 المرحلة الأولى (1963-1982)	40
1-2 المرحلة الثانية (1982-1988)	42
1-3 المرحلة الثالثة من 1989 إلى يومنا هذا	46
2/ مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في استحداث مناصب الشغل	55
2-1 استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة(1993-2004)	56
2-2 استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة(1999-2004)	57
2-3 استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (2003-2016)	59
2-4 استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (2017-2019)	62
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة SARL FABWEST لانتاج الاعلاف الحيوانية بوهران	
تمهيد	68
1/ تقديم عام للمؤسسة	69
1-1 تعريف المؤسسة المتوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية SARL FABWEST	69
1-2 الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL FABWEST لإنتاج الأعلاف الحيوانية	70
1-3 أهداف المؤسسة	71
2/ مساهمة المؤسسة المتوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية SARL FABWEST في خلق مناصب الشغل	72
3/ عرض وتحليل نتائج المقابلة	75
الاستنتاج	77
4/ الحلول المقترحة لترقية دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل	78
خلاصة الفصل	80

فهرس المحتويات

الخاتمة العامة	81
التوصيات والاقتراحات	83
أفاق البحث	84
الملاحق	85
أ- أسئلة المقابلة	85
ب- فهرس الجداول	86
ج- فهرس الأشكال	87
قائمة المراجع	88
الملخص	

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد تبوأت المؤسسات الكبيرة مكانة متميزة في أغلب الاستراتيجيات الاقتصادية التي طبقت في مختلف دول العالم، نظرا لما توفره هذه المؤسسات من قاعدة صناعية كبيرة، وأعتبرت الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية واجتماعية، إلا انه نتيجة لظهور أزمات اقتصادية في عديد دول العالم، وما صاحبه من أزمات اجتماعية عرفتها هذه البلدان وخاصة الدول النامية، إضافة إلى التحولات الاقتصادية العالمية ومرافقها من برامج إعادة الهيكلة لمختلف الدول، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود هياكل اقتصادية قادرة على النمو، والمساهمة في التخفيف من العبء الاجتماعي خاصة في امتصاص البطالة وأيضا خلق فرص الشغل، وذلك اتجهت الأفكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككيان مختلف يعتبر حلا للتنامي.

وعلى غرار العديد من الدول فقد شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عايشتها البلاد، والتي اتسمت بتذبذب في أسعار النفط وتراجع كبير في الاستثمارات و بغلق معظم المؤسسات الاقتصادية، والتي كانت في مجملها مؤسسات عمومية نتيجة السياسات الفاشلة وكانت سببا في تسريح عشرات الآلاف من العمال وتراجع التوظيف، ومع هذا المشهد أصبح من الضروري فتح الباب أمام الاستثمارات الخاصة لإحداث مناصب الشغل والنمو بالاقتصاد الوطني وخلق الثروة.

وهذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، بحيث تعد هذه المؤسسات خلية إنتاج، يتم فيها تجميع بعض العناصر الاقتصادية لهذا نالت اهتماما متزايدا بمرور الزمن وكانت محور دراسات عديدة من قبل المفكرين نظرا لأنها تقوم بوظيفتين أساسيتين، أولا على مستوى الأفراد، حيث تتولى مهمة إنتاج الخبرات والخدمات لإشباع الحاجات، فثانيا على مستوى المجتمع وتتمثل في خلق الثروة فبواسطة كفاءتها وفعاليتها يتم توليد القيمة المضافة ويعاد ضخ جزء منها في الدوائر الاقتصادية الأمر الذي يساهم في تحسين مستويات المعيشة وخلق وظائف جديدة، كما أنها تساهم مساهمة فعالة في خلق مناصب شغل مقابل الامتصاص من حدة البطالة.

والجزائر أدركت أهمية قصوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تؤديه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك عمدت إلى تطوير دعم هذا القطاع من خلال إنشاءها لوزارة خاصة مكلفة بتنميتها وتطويرها، وأيضا وضع قانون توجيهي من أجل ترقية هذه المؤسسات والذي يهدف إلى إعطاء حلول للمشاكل التي قد تواجهها خاصة من ناحية التوظيف، وباعتبار أن المورد البشري هو المحرك الوحيد لباقي العناصر الأخرى للمؤسسة، وذلك لما يحمله من قدرات ذهنية وإمكانيات في الإبداع والتجديد وبذلك سعت المؤسسات بوضع كل فرد في المكان المناسب له وتحقيق التوافق بين متطلبات المؤسسة وخصائص الفرد المرشح لشغل الوظيفة.

ومن جهة أخرى يعد الشغل أحد الانشغالات الأساسية للسلطات الجزائرية بحيث يكمن دور العمل في التخفيض من نسبة الفقر كما يحقق الإدماج الاجتماعي ويقضي على معضلة البطالة التي تشكل خطرا

اجتماعيا وهاجسا أمنيا، فسوف نريد في هذا البحث أن نتطرق إلى: "واقع استحداث مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ".

1/ الإشكالية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تحققه من مردود اقتصادي كبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدماتية، وخير دليل على ذلك أنها تساهم بنحو60% من القيمة المضافة العالمية، وتساهم أيضا في خلق70% من مناصب الشغل في العالم وكذا مساهمتها في حجم كبير من تصدير السلع والخدمات، وبالنظر إلى المكانة الهامة التي تحتلها خاصة أنها تمتلك قدرة كبيرة على البقاء والاستمرارية، ولكي تصل إلى ذلك تنتهج سياسات أهمها سياسة التشغيل، بحيث هذه المؤسسات تمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة، وتعتبر الأقدر في القضاء على نسبة كبيرة من البطالة، كما توفر لنا نوع من الاستقرار الأسري.

كما أخذت مسألة التشغيل حيزا هاما في النظرية السوسيولوجية والاقتصادية، وقد تعرضت هذه القضية للعديد من الدراسات والأبحاث النظرية والامبريقية، ويرجع هذا الاهتمام بالشغل لما له من أهمية بالغة في تطور المجتمعات، بحيث لا يقل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها بشكل كبير في عملية التشغيل من أجل التصدي ومعالجة هذه الآفات الاجتماعية منها:(البطالة-السرقة-الجريمة....).

فالجزائر من بين الدول التي عرفت مؤسساتها ولازالت تعرف تغيرات جذرية بسبب فشل السياسة السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما انجر عن ذلك من انعكاسات على المجتمع بسبب عمليات التسريح الجماعي وهذا ماساهم في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط سياسات التسيير المتبعة في السابق، فسارعت إلى البحث عن السبل الكفيلة وضرورة التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاجتماعية وهو القضاء على شبح البطالة وتوفير مناصب عمل، وهذا ماجعل الجزائر تميل إلى هذا القطاع وكان محور اهتمامها لأنها أدركت مدى أهميتها ومكانتها، لذلك قامت بتشجيع ودعم هذه المؤسسات "التي تساهم بنسبة 77% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر"[1]

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث وهي:

- ✓ مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل؟

[1] -www.tanmia.ma/article-php3?id-article=21325

مـن هـذا المنحنـي وفـي ضـوء ماتقـدم، تتبلـور معـالم إشـكالية البحـث التـي تتمحـور حـول التسـاؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ✓ مامـدى تطـور المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة فـي خلـق مناصـب الشـغل والقضـاء علـى البطالة؟.
- ✓ كيـف تسـاهم المؤسسـة المتوسـطة لإنتـاج الأعـلاف الحيوانيـة "SARL FABWEST" بولاية وهران في توفير مناصب الشغل؟.

2/ الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة سنحاول الانطلاق من الفرضيات التالية:

- ✓ تشـكل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة العمـود الفقـري لاقتصـاديات الكثيـر مـن دول العـالم، كأداة للتنمية لمساهمتها في استحداث مناصب الشغل.
- ✓ خاصـية تـأقلم ومرونـة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة يجعلهـا حـل مثـالي للتقليـل مـن البطالة.
- ✓ تلعـب المؤسسـة المتوسـطة لإنتـاج الأعـلاف الحيوانيـة "SARL FABWEST" التـي أجرينـا فيها الدراسة الميدانية، دورا هاما في توفير فرص العمل بولاية وهران.

3/ أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى مجموعة النقاط وهي كمايلي:

أ/ سبب ذاتي:

- يتمثل السبب الذاتي لاختيار الموضوع هو الرغبة الشخصية للبحث.

ب/ سبب موضوعي:

- تزايد اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الآونة الأخيرة.
- الـدور المحـوري الـذي تلعبـه المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الجزائريـة فـي التنميـة الاقتصـادية بصـفة عامـة، وفـي تـوفير فـرص العمـل بصـفة خاصـة، والـدور الـذي سـتلعبه مستقبلا بسبب تراجع قدرات الدولة في التشغيل في القطاع العام.
- تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر وماصاحبها من تغير سلبي في الأوضاع الاجتماعية.
- بالإضافة إلى كل هذا فإن هذا الموضوع يدخل في إطار تخصصي الجامعي.

4/ أهمية الدراسة:

أ/ الكشف عن الدور الاجتماعي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب/ إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية ومساهمتها في خلق مناصب شغل.

ج/ معرفة مدى اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات ومدى تشجيعها لها.

د/ إظهار واقع البطالة في الجزائر وأثر الجهود في القضاء عليها.

5/ أهداف الدراسة:

من المعروف أنه لا يخلو أي بحث اجتماعي من أهداف يسعى الباحث لتحقيقها من خلال اهتمامه واطلاعاته وتتلخص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

1/ تبيان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2/توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل.

3/معرفة مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

4/الكشف عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6/ تحديد المفاهيم و المصطلحات:

1/ مفهوم المؤسسة:

- لغة:المؤسسة في اللغة العربية من أس البناء يؤسسه وأسسه تأسيسا، وأسست دارا إذا بنيت حدودها و رفعت من قواعدها.[2]
- أما اصطلاحا:فقد شهد مصطلح المؤسسة ثراء كبير من حيث المعاني و الدلالات حيث تعرف المؤسسة كوحدة اقتصادية بأنها: "كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو التبادل للسلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه".[3]

[2] ابوالفضل محمد بن منظور:"لسان العرب، الجزء الأول"، الجزائر، دار الأبحاث، 2008 ص127.
[3] بلقاسم سلاطنية،"العلاقات الانسانية في المؤسسة"مجلة العلوم الإنسانية،الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد05، ديسمبر2003،ص45.

- ويعرفها القاموس الفرنسي La rousse: "على أنها وحدة اقتصادية للإنتاج، إنتاج السلع أو الخدمات، واقتصاديا تصنف وفقا لعدة محددات منها المحدد القانوني الذي يفضي إلى تصنيف المؤسسات على النحو التالي المؤسسات الخاصة وتكون ملكا لشخص أو شركة بين عدد من الأشخاص متعاونين ومؤسسات عامة تكون مسيرة من طرف الدولة".[4]
- مفهوم المؤسسة من الناحية السوسيولوجية: يعتبر علماء الاجتماع التابعين لمدرسة (دوركايم) أول من سعى إلى إعطاء كلمة مؤسسة معنى محدد أن المؤسسات مثل: العائلة، الملكية، كانت قد درست من قبل الأنتروبولوجيين بمنظور تاريخي ومقارن ساذج إلى حدما، وقد سعى أتباع (دوركايم) إلى حصرها و تكوين مفهومها، إن المؤسسات هي: "أساليب للعمل و الإحساس و التفكير و إلى حدما ثابتة ملزمة و مميزة لمجموعة اجتماعية معينة".[5]

2/ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تلك المؤسسات التي تنتهج سلعا أو خدمات سواء كانت خاصة أو عمومية، تعتمد في إنتاجها عن نطاق صغير و تشغل أقل من 250عامل.

3/ الشغل:

التعريف اللغوي:

شغل = فعل.

شغل، يشغل،تشغيلا،فهو مشغل والمفعول،مشغل.

شغلت الشركة عمالا:وظفتهم،أسندت إليهم عملا.

- لغة: يعرف الشغل بأنه مهنة أو عمل أو وظيفة وهو جهد يبدله الفرد، للحصول على منفعة ما أو فائدة،محددة أو هو مجموع المهام التي يجب القيام أو انجازها أو ممارسة نشاط ما والسعي من أجل الحصول على فائدته، ويقال شغل شغلا أي فعل أمرا ما عن قصد وواظب عليه حتى التصق به و يقال أيضا رجلا عمولا أي أنه كثير العمل و الكد في عمله.

[4] Dictionnaire, Larousse, encyclopédique paris,2000,p552.

[5] بودون.ف.بوريكو،" المعجم النقدي لعلم الاجتماع" تر:سليم حداد،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1986ص479.

والشغل هو ذلك النشاط الذي يستدعي تحديد يد عاملة مؤهلة و كفؤة ودعوة الأفراد المترشحين لوضع طلباتهم لملء تلك المناصب الشاغرة.[6]

4/ البطالة:

- البطالة في اللغة هي التعطل[7]، و في هذا يقال:بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة أي تعطل عاطل، وتعطل الرجل إذا بقي لا عمل له.
- والبطالة بمفهومها الاقتصادي تعني عدم مقدرة الاقتصاد الوطني، بما فيه من منشآت ومؤسسات عامة و خاصة، على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب من هم في سن العمل و القادرون عليه ويبحثون عنه و لا يحصلون عليه (العاطلين عن العمل)، وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فالمتعطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سن العمل، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بالأجر أو لحسابهم الخاص واتخذوا خطوات محددة بحثا عن العمل باجر أو لحسابهم الخاص.[8]

7/ المنهج المتبع:

إن لكل بحث منهجا متبعا لدراسة المشكلة فالمنهج المستخدم يمثل الركيزة الأساسية لتصميم البحث العلمي، لأنه يعتبر الوسيلة التي تؤهلها للوصول إلى النتائج بطريقة علمية و دقيقة، ومنهج البحث هو:"طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر قصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها و طرق علاجها و الوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها، فالمنهج فن تنظيم الأفكار سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة، أو إثبات حقيقة نعرفها"[9]، بمعنى أن المنهج يتمثل في تلك العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، فهو ضروري لأنه يساعد الباحث على ضبط أبعاد و مساعي أسئلة البحث، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني: "بالحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة أو أثارها والعلاقات التي تتصف بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها"[10].

كما أن هناك من يعرفه أنه: "أسلوب من أساليب التحليل التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل

[6] سعدية زايدي، "سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة1، 2018 ص11.

[7] العلامة ابن منظور، "راجع لسان العرب، المحيط طبعة لسان العرب"، بيروت، بدون تاريخ.

[8] يحي عبد القادر، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، 2011ص2.

[9] محمد الصاوي محمد المبارك،" البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته"، ط1، المكتبة الأكاديمية.

[10] محمد شفيق، "البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص87.

الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".[11]

ولقد لجأنا إلى هذا المنهج لأنه يتماشى مع طبيعة وخصائص موضوع الدراسة، ولقد اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي و ذلك فيما يتعلق بوصف كل ماهو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في خلق فرص الشغل، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على دراسة المعطيات والإحصاءات المتعلقة بنسبة التشغيل والبطالة في الجزائر ومن أجل الحصول على المعلومات الكافية التي لها علاقة بموضوع دراستنا اعتمدنا على الديوان الوطني للإحصائيات، إضافة إلى النشريات السنوية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كما اعتمدنا في دراستنا هذه على منهج دراسة الحالة قصد الوصول إلى تعميقات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة، فكانت حول مؤسسة متوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية "SARL FABWEST" نموذجا بولاية وهران.

كما تعد المقابلة من أشهر الأدوات والوسائل المستخدمة لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، بهدف التوصل إلى البيانات الصحيحة والحقائق التي تفيد الباحث في بحثه، وفي إطارها يتم طرح الأسئلة والإجابة بطريقة واضحة وأدق بعيدة عن الغموض والارتجالية، بحيث في دراستنا هذه اعتمدنا على المقابلة الشخصية الرسمية مع نائبة مدير المؤسسة والتي أفادتنا بمعطيات شفهية ايجابية لها علاقة بموضوعنا، كما كانت المقابلة خارج إطار المؤسسة بسبب ظاهرة "كورونا" التي أعاقت الباحث في بحثه.

8/ الدراسات السابقة:

1. الدراسة الأولى: وهي دراسة للباحثة أحلام قاسمي، بعنوان:"سيرورة عملية توظيف الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية في مؤسسة "مون جرجرة"، أجريت هذه الدراسة سنة 2011-2012، وتساءلت الباحثة في هذه الدراسة عن أهم العمليات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة، ماهي المعايير التي تعتمد عليها إدارة الموارد البشرية في التوظيف داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والذي يقوم بوصف عملية التوظيف وخطواته داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على منهج دراسة حالة المؤسسة المتمثلة في الملاحظة و المقابلة و الاستبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة بعد دراستها التطبيقية هي: * توصلنا إلى أن اغلب العمال الذين وظفتهم المؤسسة هم من الذكور، بنسبة 65,72% لكون النشاط الذي تعمل فيه مؤسسة مون جرجرة يتطلب جهدا بدنيا و عضليا و أعمارهم يتراوح مابين 24 سنة و 30 سنة بنسبة 47,14%

[11] محمد عبيدات و آخرون،" البحث العلمي، والقواعد و المراحل و التطبيقات"، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1989 ص46.

وأغلبيتهم من مستوى تعليمي جامعي بنسبة تقدر ب 32,85% وتم توزيعهم في المناصب الادارية، وأغلبية عمال هذه المؤسسة عزاب بنسبة 52,86% كما توصلنا أيضا إلى نتيجة معظم عمال هذه المؤسسة ينتمون إلى نفس المنطقة بنسبة 71,42%.[12]

وفي الأخير توصلت أن "سيرورة عملية توظيف الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الأكثر ديناميكية و ذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية و الإنعاش الاقتصادي كما أن لها مساهمة فعالة في امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل للموارد البشرية التي تعتبر من أهم موارد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وعنصر من عناصر العملية الإنتاجية فيها، ونظرا لأهميتها البالغة داخل المؤسسة تطلب الأمر توفر الكفاءات الجيدة و القادرة على الأداء و العطاء المتميز، وهنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية في توفير و انتقاء القوى العاملة التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها من خلال استقطاب اليد العاملة المؤهلة.

2. الدراسة الثانية: وهذه الدراسة تعد من أهم الدراسات للباحتثان، سليماني ليدية و سليماني ديهية، ومضمونها يدور حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر 2001-2009 دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب و الألبان *Le fermier* بتيزي وزو"، هذه الدراسة هي رسالة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:سياسات عامة و إدارة محلية، بجامعة مولود معمري "تيزي وزو في سنة 2014-2015، و الهدف منها هو إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في الجزائر خاصة بعد انهيار أسعار النفط وتراجع القدرات البلاد المالية، ومن ثمة تراجع قدراتها في تمويل المؤسسات الكبيرة، لتصبح بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل البديل وأيضا تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للتخلص من البطالة.

انطلقتا في رسالتهما هذه من التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر من 2001 إلى 2009؟، كما أدرجا أسئلة فرعية وهي:* ما المقصود بكل من البطالة، سياسة التشغيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، كيف اهتم التشريع الجزائري بكل من سياسة التشغيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، كيف تساهم المؤسسة المتوسطة لإنتاج الحليب و الألبان في ولاية تيزي وزو في توفير مناصب الشغل؟، ومن أهم النتائج التي توصلا إليها في هذه الدراسة: - بحيث لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة وتعتبر من أهم الركائز في محاربة الفقر و البطالة، ولقد أثبتت

[12] أحلام قاسي، "سيرورة عملية توظيف الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة دراسة ميدانية في مؤسسة مون جرجرة"، رسالة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل،جامعة العقيد أكلي محند اولحاج بالبويرة-2011-2012.

التجارب بأن دعم هذا القطاع الحيوي من خلال تشجيع المبادرة الفردية هو الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

كما حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم سياسة التشغيل، و دراسة مدى قدرة هذه المؤسسات في إحداث وخلق مناصب الشغل و النهوض بعملية التنمية، لاسيما بعد انهيار النفط و تراجع قدرات الدولة في تمويل المشروعات الكبيرة الخالقة لمناصب الشغل، بحيث كان هناك اهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية في الجزائر بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث الأجهزة الداعمة لإنشاء هذه المؤسسات، وصناديق الضمان، و الهيئات ذات العلاقة المتخصصة في تقديم المساعدة الفنية والإدارية والاستشارية، والتي ساهمت كلها في التزايد الواضح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة منها للقطاع الخاص خلال الأعوام الأخيرة حيث تضاعف عددها خلال المرحلة 2001-2009 بما يقارب 04 مرات، مما ساهم في ارتفاع قدراتها في توفير مناصب الشغل سنويا، لاسيما في ظل تقليص دور الحكومة في استحداث فرص عمل دائمة ومنه يمكن اعتبارها المدخل الأساسي في الوقت الراهن للحد من البطالة، أيضا مساهمة مؤسسة إنتاج الحليب و الألبان" Le Fermier" التي أجروها في الدراسة الميدانية في استحداث مناصب الشغل و تزايد وتيرة المناصب المتاحة من سنة لأخرى، ودورها الفعال في امتصاص البطالة.

3. الدراسة الثالثة: وهي دراسة أعدتها الباحثة قنيدرة سمية تحت عنوان: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، بجامعة منتوري قسنطينة في سنة 2009-2010، حيث تم طرح الإشكالية التالية: - مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة؟ ولدراسة هذه الظاهرة استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي، كما أظهرت الدراسة التطبيقية في ولاية قسنطينة عدة نتائج تتمثل أهمها في أن قسنطينة أكثر تضررا من ظاهرة البطالة مقارنة مع مناطق أخرى بسبب ارتفاع الكثافة السكانية في المنطقة، و تستحوذ فئة الشباب ذوي التعليم المتوسط على أكبر نسبة بطالة أما عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن اغلبها ينتمي إلى القطاع الخاص الذي شهد ارتفاعا في وتيرة هذا النوع من المؤسسات لاسيما في قطاع البناء و الأشغال العمومية، وشهدت أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجدا قويا في المنطقة مما سمح لها باستحداث مناصب بنسبة22,55% من إجمالي الوظائف، أغلبها في القطاع الخاص، ويستحوذ قطاع الخدمات والبناء و الأشغال العمومية على أكبر نسبة من عمالة هذه المؤسسات.

ومن النتائج التي توصلت إليها هي: - أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب العمل تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل وانخفاض رؤوس الأموال وكذا بساطة المستوى الفني للعمال في مرونتها و مقاومتها للهزات

الاقتصادية، إلا أن عملية التوظيف بها تواجه بعض الصعوبات التي تؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات.

4. الدراسة الرابعة: كانت هذه الدراسة من إعداد الباحثة سامية عزيز حول موضوع: "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

وتم طرح الإشكالية التالية: - ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟، والمتبوع بأسئلة فرعية: - كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية؟ وتندرج تحت هذا التساؤل المؤشرات التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق روح المسؤولية الفردية.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم روح المنافسة بين المؤسسات.

- كما أظهرت هذه الدراسة مجموعة النتائج وهي:

* أن المؤسسات الصغيرة أي التي توظف من 10 إلى 49 عامل هي بدورها تساهم مساهمة كبيرة في توفير و استقطاب اليد العاملة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، وهذا مانجده واضحا فهناك مؤسسة توظف 56 و 10 عمال دائمين أي بنسبة 27,02% و27 عامل مؤقت و ذلك بنسبة 72,97% ونجد في مؤسسة اخرى توظف 66,66% عمال دائمين و 33,33% عمال مؤقتين، وبهذا نستطيع القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في توفير مناصب العمل، وتوصلت بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب أهمية كبيرة في التنمية الاجتماعية وذلك بما توفره من مناصب عمل للأفراد و كخريجي الجامعات و ذلك للتخفيف من حدة البطالة، حيث تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند إنشاءها إلى توفير و استحداث مناصب عمل جديدة للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وأن داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد هناك نسبة كبيرة من المهارات و الأيدي العاملة المؤهلة والتي تساهم هي بدورها في زيادة الإنتاج سواء كانت مؤسسة إنتاجية أو خدماتية و ذلك من خلال توفير الخدمات للمواطنين، التي تساعد المؤسسة أثناء عملها و ذلك من خلال مواكبة التطورات التي تحدث في المجتمع، كما تساهم في تطوير المؤسسة و زيادة الإنتاج.[13]

[13] سامية عزيز، "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية،جامعة خيضر، بسكرة، 2013-2014.

9/ صعوبات البحث:

عند القيام بالبحث، واجهنا العديد من العراقيل و الصعوبات تتمثل أهمها في:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع الخاصة، التي كان بمقدورها إثراء الموضوع أكثر.
- عدم توافر الدقة في المعلومات التي تقدمها الجهات المكلفة بوضع الإحصائيات والمؤشرات حول نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر.
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية وذلك نظرا لجائحة "كورونا" كان هناك نقص تام في الحصول على المعطيات الكافية فيما يخص نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي تناولنا لهذا الموضوع خصصنا :

-الجانب النظري الذي تفرعت منه عدة فصول، بحيث نتطرق في المقدمة العامة إلى طرح التساؤل العام والرئيسي للدراسة، متبوعة بالفرضيات المطروحة مع الإشارة إلى المفاهيم والمصطلحات الأساسية الأكثر استخداما في هذه الدراسة، والمنهج المتبع، مع عرض بعض الدراسات السابقة، صعوبات البحث.

أما الفصل الأول فهو يدور حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و فيه تم التطرق إلى مختلف التعاريف التي قدمتها الدول، مع ذكر خصائصها وأشكالها من خلال تصنيفاتها، ومع توضيح أهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا عرض نقاط قوتها مقابل المشاكل والصعوبات التي توجهها.

أما الفصل الثاني فهو مخصص لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، و قد ركزنا على مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهمتها في استحداث مناصب الشغل.

أما الفصل الثالث هو عبارة عن جانب تطبيقي الذي حاولنا من خلاله التعريف بميدان البحث والتأكد من فرضيات الدراسة من خلال المعلومات التي سنحصل عليها من مؤسسة "SARL FABWEST"

الجانب النظري

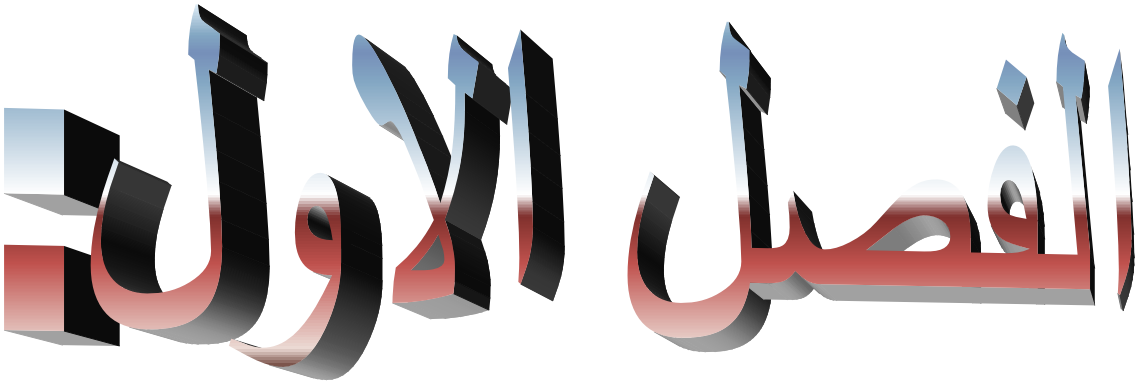

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول: " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر."

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و الاجتماعي و التخطيط المستقبلي بحيث تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية لما لها من أهمية بالغة كدورها في التوظيف و هي قدرتها على توفير فرص العمل في حين تعمل على التجديد و التوصل إلى طرق مبدعة و مبتكرة في الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل الإنتاج شأنه شأن رأس المال واليد العاملة و الربح، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويكمن هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

بحيث يرى الكثير من المعنيين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها هي من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص ذلك باعتبارها منطلقا أساسا لزيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة و الفقر حيث توفر هذه المؤسسات فرص عمل واسعة جذا وخير دليل على ذلك أنها تساهم بنحو 60% من القيمة المضافة العالمية، وأيضا 70% من مناصب الشغل في العالم، وبالنظر إلى المكانة الهامة التي تحتلها أنها تمتلك قدرة كبيرة على البقاء والمنافسة لذلك أولت دول كثيرة اهتماما متزايدا وقدمت لها العون و المساعدة بغية تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية و الدولية ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقدراتها الاستيعابية الكبيرة لليد العاملة تساهم بفعالية في عملية تنمية الأقاليم النائية لما تتميز به من قدرة على إقامة أنشطة إنتاجية في المناطق الريفية، كما تشكل كذلك ميدانا لتطوير المهارات الإنتاجية و الإدارية وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي مما يخفف الضغط على القطاع العام من خلال توفير فرص الشغل.
من أجل فهم و إدراك موضوع: "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" لقد خصصنا له فصل الذي يحتوي على النقاط التالية:

1. إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (صعوبة تحديد التعريف).
2. خصائص و أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها.

1/ إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

(صعوبات تحديد التعريف):

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمرها ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الآراء التي طرحت بشأن تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات كل هذه الاختلافات الجوهرية تجعلنا نسلم بصعوبة إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لأخرى، وذلك باعتراف العديد من الباحثين أو الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "فالأمر ليس بالسهولة عندما تبدأ بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة أو متوسطة و أخرى ذات حجم كبير فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الكبيرة من جهة أخرى إذ هناك قيد تتحكم في إيجاد وضع تعريف شامل و موحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي"[14].

أ - اختلاف في درجة النمو:

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى قسمين أهمها: بلدان متقدمة صناعية وبلدان نامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية، من مؤسسات ووحدات اقتصادية على سبيل المثال: فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها كبيرة أو متوسطة في الجزائر أو المغرب.[15]

ب- اختلاف في نوع النشاط الاقتصادي:

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه و باختلاف النشاط الاقتصادي وحسب التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين القطاع الصناعي و التجاري و الخدماتي وحتى النشاط الزراعي تتضح الاختلافات في: فالمؤسسة الصناعية تحتاج إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات وتستخدم عددا كبيرا من العمال نظرا لتعدد الوظائف، فبينما التجاري تحتاج عكس ذلك إلى عناصر

[14] محمد إبراهيم عبد اللاوي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي"، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2017 ص18.

[15] محمد إبراهيم عبد اللاوي، نفس المرجع السابق ص19.

متداولة من مخزونات البضائع لان نشاطها يرتكز على عناصر دورة الاستغلال،أما فيما يخص الميدان الخدماتي كالنقل و التأمين تحتاج إلى عناصر متداولة وعدد قليل من العمال، بينما النشاط الزراعي يحتاج إلى إمكانية مالية متوسطة وعدد كبير من العمال، إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى تعريف واحد.[16]

ج- تعدد معايير التعريف:

تستعمل الدول والمنظمات الدولية المتخصصة العديد من المعايير في تعريفها للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن تصنيفها إلى معايير كمية و أخرى نوعية.

- المعايير الكمية:

هي التي يمكن تقييمها وقياسها ومن أهمها:

أ/ عدد العمال: يقصد به العمالة التي توظفها المؤسسة حيث يوضع عدد فاصل بين الأحجام المختلفة من المؤسسات كأن نقول أن المؤسسة المتوسطة هي التي يكون عدد عمالها بين 100 و 200.

وفق هذا المعيار تميز اللجنة الأوروبية بين المؤسسات فيمايلي:

1/ المؤسسة المصغرة تشغل مابين 1-9 عامل.

2/ المؤسسة الصغيرة تشغل مابين 10-49 عاملا.

3/ المؤسسة الكبيرة تشغل أكثر من 250 عامل.[17]

ب/ رأس المال: يقصد به حجم الأموال المطلوبة لإقامة المشروع حيث ترتبط قيمة رأس المال بحجم المؤسسة يجب الأخذ بالمعيار المزدوج بين العمال و رأس المال فمثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان إذا ما كان رأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين وعدد عمالها اقل من 300 عامل.

---

[16] Gilles Bressy , Economie d'entreprise, éd SIREY 1990 P56.

[17] زين الدين بروش وبمساهمة: عبد الوهاب بلمهدي، عبد الرحمان العايب، توفيق برباش، "الإسهام في تطبيق الممارسات الإدارية الحسنة للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لولاية سطيف"، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية CREAD ص59.

ج/ المعيار الاجتماعي: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف المكان و القطاع الذي تنشط فيه، وهي المؤسسات التي تشغل 300 عامل فأقل، غير أن البعض الأخر يمدد هذا العدد إلى 500 عامل.

د/ المعيار الاقتصادي: يحدد الأهمية الاقتصادية للوحدة الصناعية و تتمثل في علاقة المؤسسات الإنتاجية بالسوق ونوع المنتجات المعروضة فالإنتاج هو سلعي و العلاقة بينه و بين السوق هي علاقة العرض والطلب.

ر/ المعيار الفني: فهو يتمثل في مكان عمل الصناعة و نوع التكنولوجيا المستخدمة التي تتعلق بطرق التنظيم و التسيير للوحدة الصناعية إلى جانب التسويق الذي يلعب دورا كبيرا في الحسابات للتكاليف وتقدير حالة الطلب ودراسة السوق.[18]

- المعايير النوعية:

الاعتماد عليه من أجل التمييز بين الأحجام المختلفة للمؤسسات ونشير إلى تداخل الملكية مع الإدارة والاستقلالية و مدى السيطرة على السوق.

أ/ تداخل الملكية والإدارة: عادة ماتكون ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملكا لفرد أو عائلة واحدة وتكون إدارتها بواسطة مالكها.

ب/ الاستقلالية: تعني أن لا تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مملوكة لمؤسسة أو مؤسسات أخرى حيث تشترط بعض الدول أن لا تتجاوز مساهمة الطرف الخارجي بأكثر من 25% من رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.[19]

لقد حاولت بعض الدول أن تضع لنا مفهوم شامل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سنذكر منها:

1-1 تعريف البنك الدولي BM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[18] صفوت عبد السلام عوض الله، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في التصنيع و التنمية"، دار النهضة العربية، 1993 ص26.
[19] صفوت عبد السلام عوض الله، نفس المرجع السابق، ص 60.

المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي يعمل بها اقل من 50 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها و مجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون دولار في حين أن المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار.

الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(1) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي:

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوية
مؤسسة صغيرة	أقل من 500 عامل.	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي.	أقل من 3 ملاين دولار أمريكي.
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل.	أقل من 15 مليون دولار.	أقل من 15 مليون دولار أمريكي.

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة زملاء للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث، جوان2018.

من الجدول(1) نلاحظ أن البنك الدولي اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية وهي: عدد العمال مقابل حجم المبيعات السنوية، فتوظيف العمال يكون مرتفع أو منخفض باختلاف المؤسسة.

2-1 تعريف دول الاتحاد الأوروبيEU للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد ماكانت دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية سنة 1996، حيث اختلف الأمر وأصبح الاتحاد الأوروبي يعتمد في تعريفه الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى توصية سنة 2003 والذي دخل حيز التنفيذ ابتدءا من 1جانفي 2005 ويمكن تلخيصه في الجدول الموالي:

جدول رقم(2) تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (اورو)	الميزانية السنوية
مؤسسة صغيرة	<50	≥10 مليون . ≥ مليون سنة 1996	≥ 10 مليون. ≥ 5مليون سنة 1996
مؤسسة متوسطة	<250	≥ مليون. ≥40 مليون سنة 1996	≥ 43 مليون. ≥27 مليون سنة 1996

المصدر: ياسر عبد الرحمان، "تقييم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة:دراسة ميدانية بولاية جيجل"، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014 ص70.

نوضح ذلك بمثالا: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة الفرنسية واستنادا للقانون الصادر في 04 فيفري 1995 بأنها: "هي كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عامل و رأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك"[20]

3-1 تعريف أمريكا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كونها أنها أول دولة تبنت هذا النوع من المؤسسات بعد إصدار قانون الأعمال الصغيرة لعام (1953)، سمح لها بتأسيس أكثر من 23 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساهمت في توظيف أكثر من 85% من القوى العاملة، "فهي الصناعات التي يعمل بها 250عاملا ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن تسعة ملايين دولار"،[21] مؤسسات حملت حينئذ حسب (ميياك) اسم: "ستارت-اووب" هدفها مساعدة الشركات الحديثة على الاستمرارية و البقاء و النمو، كما عرفت من طرف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية و مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير المتمثلة فيما يلي:[22]

- استقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع.

[20] بلحمدي سيد علي، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية في ظل العولمة، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة البليدة ص7.

[21] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"، المكتب العالمي للنشر والتوزيع، القاهرة 2005 ص54.

[22] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، نفس المرجع السابق ص57.

- أن يتم تدبير رأس المال بواسطة شخص أو عدد محدود من الأشخاص.
- محلية نشاط المؤسسة، بحيث يقيم العمال و أصحاب المشروع في نفس المنطقة التي يقام فيها المشروع.

يعني أن هذا النوع من المؤسسات يمتاز بالاستقلالية في التسيير و التدبير.

1-4 تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

باعتبار أن دولة اليابان لها كثافة سكانية كبيرة، وبالتالي كان لها مفهوم أخر عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ميزه القانون بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط فهي: "تلك الوحدات التي يعمل بها اقل من 200 عامل"[23]، أي المؤسسة الصغيرة لايتجاوز عدد عمالها أكثر من 200 عامل.

1-5 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية "على أنها كل مؤسسة يعمل فيها اقل من 90 عاملا، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة توظف اقل من 500 عامل"[24].

يعتبر مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائم التغير وذلك راجع لشروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد يتغير من مرحلة لأخرى، مما يؤدي إلى حجم المؤسسات على سبيل المثال: إذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، يمكن القول أن تحديات توفير الوظائف التي تواجه البلدان النامية هائلة فأكثر من 200 مليون شخص حول العالم أغلبهم من الشباب العاطلون عن العمل و هناك ملياران آخران من البالغين في سن العمل معظمهم من النساء خارج قوة العمل وبالتالي يجب إزالة الحواجز التي تحول دون توفير مناصب شغل أو إتاحة فرص العمل للفئات المهشمة في العادة شباب و نساء، فحاولت الدول النامية البحث عن السبل الكفيلة لمواجهة الوضع و ذلك من خلال إنشاء مايسمى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التقليل من الفقر ومن حدة البطالة مع توفير مناصب شغل هائلة لمواطنيها، وهذا بدوره يساعد على جعل البلدان أكثر استقرارا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و في النهاية يفيد النمو الاقتصادي العالمي.

[23] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد،"الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"، نفس المرجع السابق ص 59.
[24] الزاهي اسبيرو، "أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مداخلة أمام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي و دورة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الجزائر، جوان2002.

1-6 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجزائر كغيرها من الدول واجهت صعوبة في تحديد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن بعض المحاولات التي قدمتها بعض الجهات المهمة بهذا القطاع، حيث إذا رجعنا إلى ماجاء به القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إثباتا لاهتمام السلطات العمومية بها و كذلك تدقيقا لتعريفها، بحيث نجد المادة الخامسة من هذا القانون تعرف المؤسسة المتوسطة أنها: " [25]كل مؤسسة توظف مابين 50 إلى 250 شخص و يكون رقم أعمالها مابين 200 مليون دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دينار جزائري".

أما المادة السادسة من هذا القانون أن المؤسسة الصغيرة هي: "المؤسسة التي توظف مابين 10 إلى 49 شخص بالأحرى 50 شخص، أو لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري و لايتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري."

أما عن المادة السابعة : "تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة (9)عمال و تحقق رقم أعمال أقل من عشرين(20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة(10) ملايين دينار".

فالجزائر في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمدت على المعيارين و سنوضح ذلك من خلال الجدول:

[25] نيار نعيمة، "الخلفية المهنية والاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فروع: الجزائر وسط – بئرتوتة – زرالدة – حسين داي"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 2007- 2008 ص ص65 66.

جدول رقم(3) توزيع اليد العاملة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر:

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون إلى مليار	100 إلى 500 مليون دج

المصدر: تقرير من اجل سياسة تطوير لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2002 ص 45.

. ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد و دقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة أنداك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة ومند ذلك لم تكن هناك محاولات إلا بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وبالتالي شرع القانون الجزائري في جوان 2000 بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات بحيث:

- "توظف من 1 إلى 250 شخصا.
- تستوفي معايير الاستقلالية ، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[26]

.كما سبقت إليه الإشارة إن مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يعتبر من المفاهيم الغامضة التي يختلف المفكرين في تعريفها بسبب اختلاف الدراسات والأبحاث ولإزالة الغموض اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه على معيار ثلاثي الإبعاد باعتبار رقم الأعمال و حجم المؤسسة و عدد العمال إلى جانب درجة استقلالية المؤسسة وهو تعريف مأخوذ من الاتحاد الأوروبي، ففي مركز الوطني للإحصاء دليل المؤسسات قد يصل عدد موظفيها إلى 500 عامل في أن وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تضم مابين(1-250) وهذا مايجعل دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عملية صعبة.

[26] قانون رقم18/01، المؤرخ في: 27رمضان1422، الموافق ل12 ديسمبر2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص ص5-6.

2/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها:

- الجمع بين الملكية والإدارة حيث يكون في العادة صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.[27]
- سهولة وبساطة التنظيم و هذا من خلال توزيع الاختصاص بين أقسام المشروع و التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح المهام إلى جانب التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة سرعة التنفيذ.
- أنها لا تبقى طويلا على شكل واحد فقد تكون صغيرة الحجم مرحليا تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع والمعدات والإنتاج.
- كما تمتاز بقدرتها على البقاء والتكيف مع متغيرات السوق لا تواجه أي صعوبة في توفير الأموال اللازمة لانجاز المشروع، وكذلك لها "شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات والواجبات".[28]
- تتيح الحرية للمؤسسين والإدارة في كيفية التعامل مع المواقف المختلفة بحيث هناك أفراد يفضلون إنشاء مؤسسات أو مشاريع صغيرة بدلا من العمل كموظف في مؤسسات أخرى وهذا مايسمح لصاحب المشروع الشعور بالاستقلالية و الحرية من خلال كونه السيد أو رب العمل ولديه موظفين مع اتخاذه لقرارات مطبقة.
- فمن حيث التنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "غالبا ماتكون هيئة تنظيمية فردية يقوم بإدارتها شخص غالبا مايكون مالك المؤسسة وذلك في ايطار تنظيم قانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهذه المؤسسات لديها عدد محدود من العمال".[29]

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على توفير مناصب شغل للأفراد بحيث تساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة.

---

[27] فوزي بن الشيخ، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة دراسة حالة الجزائر(2005-2013)، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014 ص 12.

[28] نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت 2006 ص86.

[29] أيمن علي عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2007 ص38.

3/ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجذ:

1. التصنيف الاقتصادي:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية:

أ/ مؤسسات إنتاجية: وهي مؤسسات بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مخرجات وهي منتجات.

ب/ مؤسسات تجارية: وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا تقوم بإعادة بيعها.

ج/ مؤسسات خدماتية: يعتبر القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات، بحيث تقدم خدمات لعملائها.

د/ مؤسسات فلاحيه: وهي تلك التي تعمل في مجال الفلاحة بأنواعها كالزراعة وتربية المواشي والصيد البحري.[30]

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

أ/ مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: حيث يرتكز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود والأغذية والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.[31]

[30] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، "إدارة المشروعات الصغيرة"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع 2002 ص ص 11-12.

ب/ مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيمياوية و البلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.[32]

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل:

وهنا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صنفت إلى نوعين هما:

أ/ المؤسسات الغير المصنعة: بحيث هذا النوع من المؤسسات يجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، فيعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط يدوي يقدم سلعا للزبائن حسب احتياجاتهم.

ب/ المؤسسات المصنعة: وهذا النوع من المؤسسات يتميز بتقسيم العمل والعمليات الإنتاجية المعقدة واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير.[33]

يختلف هذا الصنف عن المؤسسات الغير المصنعة من حيث التقسيم و التعقيد مع استعمال الأساليب الحديثة في التسيير من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة إشباع أسواقها.

---

[31] محمد الصالح زويتة، " اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 2006-2007 ص 11.

[32] خياري ميرة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي(2007-2012)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص 14.

[33] لخلف عثمان، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995 ص50.

4/ وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتمثل الدعم الذي تنتظره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة منها حديثة النشأة عدة مجالات تتمثل فيمايلي:[34]

أ/ الدعم الإداري: ويتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل.

ب/ الدعم المالي: هو أهم ما ينتظره المقاول أو المنشئ، ويشمل الدعم المتعلق بالتمويل، وتخفيض الضرائب ومنح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المؤسسات، كالمؤسسات التي تقام في المناطق النائية.

ج/ الدعم الفني: ويتضمن دراسة جدوى المشروع، واختيار الموقع والآلات والمواد، وكذلك دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج.

د/ الدعم التكنولوجي: وذلك بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيا الحديثة واستخدامها أفضل استخدام.

ر/ دعم التكوين والتدريب: ويرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات، وهذا التكوين والتدريب يستمر مع استمرار المؤسسة، ويتم هذا الدعم من خلال توفير دورات التكوين والتدريب بأسعار منخفضة، ومنح تخفيضات ضريبية لمراكز التكوين المتخصص الموجه لهذه المؤسسات.

و/ الدعم الإعلامي والاتصالي: وهذا الدعم يتمثل في المساعدات الموجهة لإقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسات، وكذا اعتماد نظام وطني للمعلومات كما يتضمن هذا النوع من الدعم مجال التسويق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمنحها الدعم في مجال الإشهار والترويج لمنتجاتها.

5/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نجد الكثير من الدول المتقدمة تصب اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها احد الركائز والدعامات الأساسية في الاقتصاد الوطني، لذلك لابد أن يحظى هذا القطاع بأهمية اكبر لدى الدول النامية

[34] www.sha3ersouf.7Form.net/t638-topic.

كالجزائر مثلا، فأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تتجاوز لتشمل جميع النواحي خاصة الجانب الاجتماعي منها بحيث تكمن أهميتها وبدرجة وقدرة عالية في مساهمتها بشكل كبير في خلق مناصب شغل بمعدلات كبيرة وهذه الأخيرة مايسمح لها باستيعاب أكبر نسبة من اليد العاملة وبهذا قد تكون ساهمت في امتصاص البطالة، كما تظهر أهميتها كذلك من خلال مساهمتها وبشكل كبير في "تنمية المناطق الريفية"[35] مع فك العزلة عليها ففي المقارنة بالمؤسسة الكبيرة قد تسيير بمرونة أكبر في اختيار أماكن تواجدها بسهولة، وهذا ما يساعد توليد فرص عمل لسكان هذه المناطق خاصة الشباب الذي ينتقلون إلى المناطق الحضرية للبحث عن العمل بحيث تقوم بتحسين مستوى معيشتهم، وبدورها تساهم في حل مشاكل المناطق النائية من خلال تسديد خدمات لها وإمدادهم بالحاجات الضرورية، وأيضا "بكونها تعطي الفرصة للأغلبية في العمل الذاتي لإظهار قدرات ومهارات أي فرد له طموحات يريد أن يحققها من خلال الأعمال الفنية والحرفية والتحويلية ما يجعله يستثمر هذه القدرات والمهارات في مشروع صناعي صغير"[36] وبهذا قد تكون ساهمت في تحسين ظروف حياتهم الاجتماعية.

فمن الناحية الاقتصادية تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فاعلة للتوسع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد فهي بمثابة المحرك القاعدي للاقتصاد وخاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة وتحرير التجارة وذلك ماساعدها في التنامي، لذلك تقوم الدولة الجزائرية بتشجيع قيام مثل هذه المؤسسات والعمل على ترقيتها وتأهيلها وتلعب دور المساعد وذلك من خلال قدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية المختلفة إذا كان هناك حالة ركود تخفض من حجم المبيعات من "خلال تحقيقها قيمة عالية من الخامات المحلية وتكاملها مع القطاعات والأنشطة الأخرى وتوفيرها لسلع محلية مطلوبة وبديلة للسلع المستوردة مع قدرة كبيرة في التصدير"[37].

أهميتها تكمن "في تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال بحيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل إلى نسق اسري متكامل ذلك في الصناعات التي يتوارثها الأجيال، يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه مند الطفولة وحتى ممارسة

[35] أيمن علي عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن"، نفس المرجع السابق ص 23.
[36] أيمن علي عمر، نفس المرجع السابق ص 40.
[37] محمد وجيه بدوي، "تنمية المشروعات الصغيرة للشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع 2004 ص4.

للصناعة التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد".[38]

تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمنح الفرصة لفئات تعيش هامش في المجتمع على سبيل المثال: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم (بإعادة إدماج المحبوسين اجتماعيا) عن طريق مساعدتهم في فتح مؤسسات أو في إقامة مشاريع مصغرة، كما أن هناك فئات لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الحصول على وظيفة أو إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى إزالة التوتر بحيث يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[39]

رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم ممارستها في القرى والأقاليم الريفية يساعد على رفع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة المتنوعة التي تتطلب عمالة نسائية مثل: المشغولات التقليدية ويساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات الفراغ، ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم من مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحدد من بطالتهن.[40]

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيف العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عمالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال.

إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم الذي يشهده العالم اليوم من تطورات تكنولوجية فائقة، إلا أن المهم بالنسبة لرب العمل أو المسؤول عن وضع سياسات

[38] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد،"الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"، نفس المرجع السابق ص77.
[39] فارس طارق، "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1- 2018 ص4.
[40] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، نفس المرجع السابق ص 77.

اقتصادية من أجل الحصول على تكنولوجية ملائمة حسب ظروف بلدانهم وغير مكلفة ماديا ذات إنتاجية وفيرة.[41]

6/ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية، حيث ترمي هذه المؤسسات إلى:

- تؤدي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية للدولة، بحيث تعتبر نقطة الانطلاق للتنمية في البلدان التي ترغب في التصنيع خاصة الدول النامية.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها نتيجة إعادة الهيكلة و الخوصصة وهو مايدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- توفير فرص شغل مقابل حل مشكلة البطالة وهي مشكلة اقتصادية لها أبعاد اجتماعية خطيرة مثل: (الهجرة الغير الشرعية، اللجوء إلى أساليب غير مشروعة لكسب المال، والمشاكل والضغوطات النفسية وكذلك تأخر سن الزواج لدى الشباب بسبب عدم وجود دخل ثابت).
- تؤدي دورا هاما في كونها تنتج سلما للاستهلاك المحلي من خلال استخدام التكنولوجيا البسيطة التي تعتمد على الكثافة العمالية.
- تعتبر عاملا مساعدا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.
- تساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف.[42]

7/ عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[41] سامية عزيز، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة" نفس المرجع السابق ص 152.

[42] رجم نصيب، فاطمة الزهراء شايب، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر 28/25/ماي 2003 ص ص8 9.

سنحاول من خلال هذا القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرورا إلى المشاكل والعقبات التي تعترض طريقها والتحديات التي تواجهها:

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها مايلي:

1- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:

وذلك قي سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.[43]

2- قلة راس المال المستثمر:

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من اجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين.[44]

3- عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المشروع يحقق نجاحات وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:[45]

أ- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.

ب-قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.

ت-قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.

ث-قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.

ج- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.

---

[43] عليان نبيلة، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج، البويرة 2014-2015 ص ص 39 40.

[44] طاهر محسن الغالبي منصور، "منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009 ص 37.

[45] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء"، دار الحامد للنشر، عمان 2000 ص ص 50 51.

ح- الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

4- توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل اكبر من اعتمادها على الآلات لان هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل: صناعة الغزل والنسيج، وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.[46]

إن العمالة الماهرة التي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج، فهناك عمال المبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع تعتبر عامل النجاح في التنمية للصناعات الصغيرة.

5- مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:

وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو كبيرة الحجم فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به.

6- توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة والمتوسطة:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث أن عدم توافر التمويل قد يقف نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.

7- توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:

[46] عليان نبيلة، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"، نفس المرجع السابق ص ص 40 41.

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم.[47]

8/ المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم كل مايقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى رغبة الكثير في إقامتها إلا أنه في نفس الوقت هناك معيقات ومشاكل واسعة التي قد تعيق أو تحد من إمكانية انطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها وفي هذا الإطار أشارت الدراسات أن هذه المشكلات تبلورت أساسا في مجال الحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج، ناهيك عن المدخل البشري ذو الكفاءة التكنولوجية العالية، وهو مايرتبط بمشاكل التقدم الفني والزمني للآلات إضافة لذلك نجد مشاكل التسويق، الإدارة ويقال عادة إن أهم تلك المشكلات تتمثل في المالية ويمكن رصد أهمها فيمايلي:

أ/ مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية:

تنشأ هذه المشاكل عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية وتتمثل هذه المشاكل فيمايلي:[48]

1- ضعف التمويل الذاتي: من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لايتجاوز بنسبة 25%-35% من حاجتها التمويلية ويعود ذلك إلى ضعف الادخارات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاته التمويلية.
2- فقدان البنوك للثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مند الثمانينات من القرن الماضي بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع

[47] أيمن علي عمر، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"، نفس المرجع السابق ص ص 76-83.
[48] نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des PEM"، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2007 ص 95.

نتائجها وتواتر حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد مما اضطرت معه البنوك إلى قبض يدها عن هذا النوع من المؤسسات.

3- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا علمنا أن الدولة النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة والشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال.

4- عدم القدرة للجوء إلى أسواق المال: يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبيتها غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر.

ب/ مشاكل ناتجة عن سوء التسيير:

1- الاعتماد على القروض وتضخم الاستدانة: يعد الاعتماد المتزايد على الدين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها وإذا تم الإقراض فانه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة.

2- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي: يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه نتيجة المشاكل اليومية، فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة، الأهمية الكافية إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها.

3- السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة: يبدأ أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسة بالاعتماد على مدخراتهم الشخصية، إضافة إلى مدخرات الأصدقاء والأسرة ولهذا يكون حجم النشاط صغير بسبب عدم كفاية رأس المال، وبالتالي فان الاعتماد يكون على استثمار أرباح المؤسسة وإذا سحب جزءا من هذه الأرباح فيجب أن يكون ضئيلا يتمكن من تمويل مراحل نموها خلال احتجاز الأرباح.

4- ارتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل): حيث تطالب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفعة مقارنة بما تدفعه المؤسسات الكبيرة وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المؤسسات وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لهذه المؤسسات.

وفي الأخير نقول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها، و (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس، التشغيل، التطوير، الاندماج) ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على النقود المودعة لديها.[49]

ج- المشكلات والصعوبات الإدارية:

يعتبر توفر القدرة الإدارية والتنظيمية الحجر الأساسي في نجاح أي مؤسسة كما أن غياب أو تطور تلك القدرة بسبب فشلها ونذكر منها:[50]

1. إجراءات التأسيس: يتعرض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة طويلة تصل أحيانا إلى انسحاب أصحابها من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي
ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانية ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول عل التراخيص اللازمة.
2. تعدد الجبهات: والتي يتعامل معها المشروع الصغير ومنها:

أ/ التأمينات الاجتماعية.

ب/ الصحة والبيئة.

ج/ التموين والكهرباء

3. الضرائب: أبرزها انحياز قوانين الاستثمارات المطبقة في العديد من الدول إلى المؤسسات الكبيرة، وخاصة في موضوع الامتيازات والإعفاءات الضريبية في حين لا تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين أو بأية تسهيلات أخرى، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ إلى جانب ذلك فإن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية

[49] منظمة العمل العربية، "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أزمة البطالة، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل"، بيروت 19-2009/10/21 ص 24.

[50] فتحي السيد عبده أبو احمد، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، نفس المرجع السابق ص 94.

لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

4. غياب التنسيق: بحيث يكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. مشاكل محاسبية: حيث غالبا مايكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السياسية مثل: مصلحة الضرائب.
6. ضعف المعاملات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات: خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة للتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.[51]

خ- المشكلات التسويقية:

تعاني الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من مشكلات التسويق على المستويين الداخلي والخارجي أي في مجال السوق المحلي والتصدير[52]، إن فشل المشروع في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته فإن هذا يعرضه لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقية فيمايلي:

- ❖ انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع.
- ❖ استغلال التجار والوسطاء للمؤسسات وحصولهم على هوامش توزيع عالية.
- ❖ انخفاض جودة السلع والخدمات خاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة.
- ❖ ضعف القدرة على دخول أسواق التصدير.
- ❖ محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.[53]

د- الصعوبات الفنية: [54]

- ✓ الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية.

[51] نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" نفس المرجع السابق ص ص 102 103.
[52] فتحي السيد عبده أبو احمد، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، نفس المرجع السابق ص 98.
[53] عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009 ص ص 70 71.
[54] نبيل جواد، نفس المرجع السابق ص ص 105-107.

- ✓ استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورات عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.
- ✓ عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.

وتتمثل المشاكل الفنية فيمايلي:

أ/ صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث و في مواكبة التطورات التكنولوجية، بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.

ب/ المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

ج/ عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات: وهو مايتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

ذ- المشكلات السياسية:

وتنبع هذه المشكلات من مجموعة العناصر أبرزها:

- ➢ المستوى العالي نسبيا لأسعار المنتجات الناشئ عن كلفة إنتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم التصدير أو للإنتاج.
- ➢ عدم تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية بشكل عام بل بقاء العديد من الاتفاقيات على حالها القديمة، وعدم توقيع اتفاقيات جديدة باستثناء قلة وبروز ثغرات عديدة في القسم الأكبر من الاتفاقات التي تم توقيعها وباختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مهزوزة، قديمة، وغير مناسبة.

- غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار بل أيضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن ويقتصر الأمر عموما على محاولات تبقى محدودة.

9/ التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، وبالتالي يمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية:

1/ ثورة المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العنصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر مايرجع للبعد الثقافي والمعرفي،لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية.[55]

2/ التطور التكنولوجي:

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية.[56]

[55] حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008 ص 13.

[56] رضا زهواني، "تحسين تخطيط الإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة 2006-2007 ص 13.

3/ التصدير:

يلعب مصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين ربحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا و الفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها:

- تزايد النمو، تزايد الأرباح، تزايد عدد العملاء، المزايا الضريبية، فتح أسواق إضافية، تحسين المنافسة، اتساع المنتجات والخدمات.

حيث تظن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية أن الانخراط في الأنشطة التصديرية لا يتناسب إلا مع المؤسسات والشركات الكبرى فهي قادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي:

أ- الروتين والبيروقراطية الإدارية.
ب- حواجز التجارة الخارجية.
ت- صعوبات النقل.
ث- عدم توفر الكفاءات البشرية .
ج- عدم توافر الحواجز المشجعة على التصدير.
ح- عدم توافر منتجات منافسة.[57]

4/ عالمية الجودة:

ترتب على الزيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف

[57] حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، نفس المرجع السابق ص ص 31 32.

شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسين، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب.[58]

5/ إجراءات الحد من التلوث:

أصبح التلوث من اكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام المواد الغير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج.[59]

6/ رفع الكفاءات الإدارية:

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.[60]

[58] حميدة مالكية، "محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة 2008-2009 ص 11.
[59] حميدة مالكية، نفس المرجع السابق ص 11.
[60] احمد غبولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2010-2011 ص 33.

خلاصة الفصل:

على ضوء ماتقدم يمكن القول بأن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد معقد يصعب إيجاد تعريف شامل عنه، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وهذا الاختلاف يعود إلى عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وتقنية، وبالرغم من اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد إلا انه عادة ماتشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأعمال التي تمارس نشاطاتها والتي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أشكالها واهم مجالات نشاطاتها منها التجاري، الزراعي، الإنتاجي وحتى الخذماتي.

وفي الجزائر بدأ هذا القطاع يعرف انتعاشا ملحوظا من خلال سياسات الدعم لها من اجل تأهيلها، وبالرغم من نشأة وحداثة هذه المؤسسات إلا أن بلوغها لم يصل إلى المكانة الكبرى نظرا لاصطدامها بمجموعة من المعوقات والمشاكل السالف ذكرها، وإن كان ذلك فالدولة الجزائرية تحاول إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق نموها، فباعتبار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مساهمتها للانتعاش الاقتصاد الوطني مع الرفع من القيمة المضافة وكذا دورها الرائد في استحداث مناصب الشغل بنسب عالية وهذه الأخيرة ستحقق زيادة متنامية في حجم الاستثمار.

أما في الفصل الثاني فسوف نتطرق إلى واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

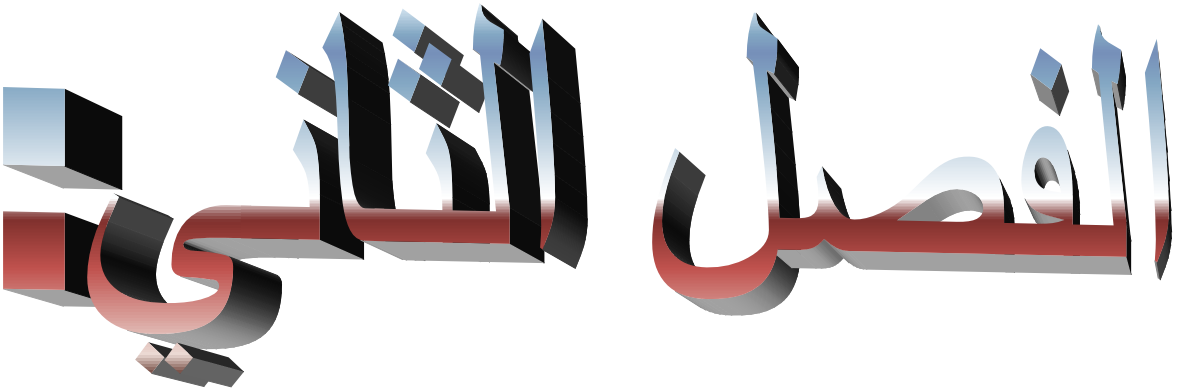

واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الفصل الثاني:"واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر".

تمهيد:

يكمن سر اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانيتها القضاء على شبح البطالة من خلال توفير مناصب الشغل، كما أنها تلعب دورا هاما في الحد من هجرة اليد العاملة من الريف إلى الحضر سعيا وراء الكسب نظرا لانتشارها في أرجاء البلد.

ولقد حرصت الدولة على إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزيدا من الاهتمام وذلك تزامن مع بداية تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والذي كان له أثار سلبية فيما قبل، ظهرت في عدم التزام الحكومة بسياسة التشغيل بحيث كان هناك تسريح لأعداد كبيرة من العمالة الموجودة بالقطاع العام، وبالتالي جاء تطبيق برنامج سياسة الخوصصة والغرض منه هو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي كان لها الدور الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

بمأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شهد تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال استعراض ثلاثة مراحل أساسية مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في خلق فرص الشغل.

1/ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل.

الفصل الثاني:"واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر".

1/ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أ/ المرحلة الأولى (1963-1982):

قبل الحديث عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من التوقف عند الوضع الاقتصادي للجزائر، فلقد كانت معظم المؤسسات مملوكة للمستوطنين قبل الاستقلال وغداة الاستقلال سنة 1962 مباشرة ورثت الجزائر قطاعا مهملا، نتيجة توقف معظم تلك المؤسسات عن الحركية الإنتاجية نتيجة مغادرة ملاك هذه الوحدات الإنتاجية عشية الاستقلال، حيث وجد فراغا كبيرا في منظومة تسيير هذه المؤسسات من بينهم (50.000 إطار سامي و 35.000 إطار متوسط).وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون، وكذا تهريب رؤوس الأموال في سنة 1962 مايعادل 500 مليون فرنك فرنسي، إضافة إلى غلق أغلبية الوحدات الصناعية، حيث تم غلق 850 وحدة من مجموع 2500 وحدة صناعية و 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة بناء، كما أن غالبية الشعب يتهدده الجوع و 70% من السكان في حالة بطالة[61].

وعموما يعود ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستقلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على حوالي 98% منها، ومن ثم ارتبط دورها بأهداف المستعمر، في حين كانت تلك التي تعود للجزائريين تتميز بالمحدودية[62]، بعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه المؤسسات وصل عددها إلى 1120 مؤسسة مع 57480 عامل سنة 1964، ونتيجة لهجرة مالكي هذه المؤسسات فقدت هذه الأخيرة حركتها الاقتصادية مما أدى إلى تدخل الدولة في تسييرها عن طريق قانون التسيير الذاتي (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، و(المرسوم رقم 02/62 الصادر بتاريخ

[61] هني احمد، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993 ص 22.

[62] فارس طارق، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر" نفس المرجع السابق ص 185.

1962/10/22) والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، و(المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22) والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.[63]

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية أول قانون حول الاستثمار سنة 1963 (القانون 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/23)، غير أن هذا القانون كان موجها أساسا نحو المستثمرين الأجانب ولم يشر إلى رأس المال الوطني إلا في إطار الحديث عن الشركات المختلطة[64]، وحسب تحقيق قامت بها مديرية الإحصاءات التابعة لوزارة المالية والتخطيط حول الصناعة في الجزائر لسنة 1964، فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أخذت الأشكال القانونية التالية للملكية: مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات قطاع الدولة، مؤسسات التسيير الذاتي ومؤسسات مختلطة.[65]

مند الاستقلال وحتى عام 1966، كان هناك قطاع التسيير الذاتي، والذي يشمل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي خلفها المعمرون، وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجيا تحت إشراف شركات وطنية مع بداية ظهور وتكوين القطاع العام[66]، حيث أصبحت هذه المؤسسات في إطار هذه القوانين تابعة للدولة في ظل تبني الخيار الاشتراكي، وظهرت فكرة تبني الخيار الاشتراكي والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج خاصة بعد سنة 1966، حيث صدر لأول مرة في الجزائر المستقلة قانون الاستثمار حيث بدأ انتهاج سياسة اقتصادية ترتكز على مخططات اقتصادية تعطى فيها الأولوية للقطاع العام على مدى سنوات (1966-1980)، وقد شهدت هذه الفترة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

- البرنامج الأول يمتد من ستة 1967-1973.
- البرنامج الثاني يمتد من سنة 1974-1979.

والجدول التالي يوضح توزيع هذه الاعتمادات المالية خلال البرنامجين:

---

[63] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص 241.

[64] ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2007 ص 111.

[65] بلقاسم حسن بهلول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب"، الجزائر 1990 ص 362.

[66] عبد اللطيف بن اشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982 ص ص 132 134.

الجدول رقم (4) الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية (1967-1979):

البرنامج	الاستثمارات المرخصة	باقي الانجاز	عدد المشاريع
البرنامج(1)1963.1967 التنمية الحرفية	389 مليون دج	389 مليون دج	150مشروع
البرنامج(2)1974.1979 التنمية المحلية	3179 مليون دج	2225مليون دج	594 مشروع
المجموع	3568 مليون دج	2614مليون دج	744 مشروع

المصدر: حري مختارية، "مكانة وأهمية المؤسسة الصغيرة في القضاء على البطالة"، رسالة ماجستير جامعة تيارت ص 78.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي أنداك وخلال كل هذه الفترة(1963-1982) لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة، كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتيجية لاستيراد المواد الاستهلاكية النهائية المواد الغذائية، النسيج ومواد البناء.[67]

ب/ المرحلة الثانية (1982-1988):

[67] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، "التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دار المحمدية العامة، الجزائر 2008 ص ص 122 123.

تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة، وذلك لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986، فكان لذلك تأثير كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام، والتي كانت تمول من خزينة الدولة، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية والمردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة.

ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة وتوجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة، وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا حيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فخلال هذه المرحلة ظهرت إدارة تسعى إلى تأطيرها وتوجيهها، ويبرز ذلك من خلال إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الاقتصادي الخاص، غير أن العراقيل التي كانت تواجه الاستثمار الخاصة تركت أثارا سلبية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم يحدث قانون الاستثمار لسنة 1986 أثرا كبيرا في تطور هذه المؤسسات.[68]

وقد عرفت هذه المرحلة بصدور القوانين التالية:

أ/ 1982: قانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.

ب/ 1983: إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.[69]

فلقد تزامنا مع: القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، وقد نص القانون على عملية إعادة الهيكلة، والتي مرت بمرحلتين رئيسيين هما:

المرحلة الأولى من 1982/1981: انتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة.

[68] حبيبة مداس، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانتها الاقتصادية مع الإشارة إلى ولاية الوادي ملتقى وطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06 ص 9.
[69] الجريدة الرسمية، العدد 34، 24 أوت 1982.

المرحلة الثانية 1982: وتعلقت بمتابعة إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات، وقد انقسمت إعادة الهيكلة إلى قسمين: إعادة الهيكلة العضوية حيث تم تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى يمكن التحكم في تسييرها[70]، وإعادة الهيكلة المالية وكانت في إطار العمل عن طريق تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية حيث عرفت عجزا ماليا كبيرا على مستوى المؤسسة والمتمثلة في تراكم الخسائر وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها مما دفع بالدولة إلى إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات وهذا كتدعيم للإصلاح السابق حتى تنطلق هذه المؤسسات على أسس مالية سليمة والهدف هو تخصيص رأس مال للمؤسسات الوطنية وإعادة تخصيصه والذي يستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر كما تشمل على تحويل الديون طويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل لكي تتكفل بها وتراقبها، أي التعديل في هيكلتها وليست في قيمة هذه الديون.[71]

ج/ القانون رقم 1/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية: والذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية، والاستقلالية المالية والإدارية.

1987: فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.

1988: الإصلاح الاقتصادي الدخول في اقتصاد السوق.[72]

القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمارات تشهد مرونة اتجاه الاستثمار الاقتصادية الخاصة الوطنية الذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية ومن جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها نسجل مايلي:

- إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.
- دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد في العمل.

[70] خياري ميرة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي (2007-2012)"، نفس المرجع السابق ص50.
[71] الطيب داودي، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة المفكر، العدد الثالث ص 138.
[72] الجريدة الرسمية، العدد 2، جانفي 1988.

- خلق نشاطات منتجة ومصدرة للخارج.
- ظهر الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية وكأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والذليل على الاهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددها، والجدول التالي يبين لنا هذه الحقيقة.

الجدول رقم (5) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال فترة (1984-1987):

الفرع	1984				1987			
	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم ومقالع	48	14.07	204	2.44	10	4.48	242	1.62
ص-ح-م-م-ا-ج	37	10.85	1025	7.24	31	13.9	1487	6.98
مواد البناء	129	37.82	1328	9.38	76	34.08	1388	9.31
كيمياء وبلاستيك	7	2.05	246	1.73	10	4.358	346	2.32
صناعة غذائية	13	3.8	4378	30.93	8	3.58	4659	31.27
نسيج	30	8.79	3482	24.6	19	8.52	2774	18.62
جلود وأحذية	4	1.2	850	6	1	0.4	769	5.16
خشب وورق	69	20.83	2139	10.11	63	28.25	2439	16.37
نشاطات متنوعة	4	1.2	502	3.54	6	2.6	795	5.33
المجموع	341	100	14154	100	224	100	14899	100

المصدر: بيانات المعهد الجزائري للإحصاء السلسلة الإحصائية.

من خلال هذا الجدول تشير المعطيات الرقمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تميل إلى التركيز على فروع معينة والمحافظة نسبيا على هذا الميل خلال الفترة ففي سنة 1984 كانت أهم الفروع التي

ترتكز فيها هذه المؤسسات هي مواد للبناء والخشب والورق، مناجم ومقالع حيث أن هذه الفروع مجتمعة لوحدها أكثر من 72%[73] من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها سنة 1984 إلى 341 مؤسسة.

أما في سنة 1987 كانت أهم الفروع التي تتم التركيز عليها هي مواد البناء والخشب والورق والصناعة الحديدية مع الملاحظة أن كل من فرعي المناجم ومواد البناء سجلا انخفاض حيث تم توقيف 38 مؤسسة في فرع المناجم و53 مؤسسة في فرع البناء وبذلك أدى إلى انخفاض العدد الإجمالي لهاته المؤسسات من 341 سنة 1984 إلى 224 سنة 1987.

أما في سنة 1987 (فقد حافظت على نفس التوجه تقريبا) الصناعة الغذائية، النسيج، الخشب (إلا انه تم التراجع في فروع النسيج) تسجيل 708 مؤسسة (كما عرف فرع الصناعة الحديدية ارتفاعا ملحوظا في عددها بانتقاله من 7.24% الى 9.98% ونتيجة لذلك فالعدد الاجمالي للمؤسسات انتقل من 14154 مؤسسة سنة 1984 الى 14899 سنة 1987 أي بزيادة قدرها 5.26% حيث تم إنشاء 745 مؤسسة جديدة.

ج/ المرحلة الثالثة من 1989 إلى يومنا هذا:

في 1988 ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضع الأهداف العامة التالية:

1. تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق.
2. البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية.
3. تحرير الأسعار.
4. استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[74].

[73] بيانات المعهد الجزائري للإحصاء، السلسلة الإحصائية رقم 55.
[74] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" نفس المرجع السابق ص 125.

كما شهدت فترة 1990 تطور للمنظومة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير أسعار الصرف ومارافقها من انخفاض قيمة العملة الوطنية، وتزايد خسائر المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وصدور قانون الاستثمار في سنة 1993 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب، التقليص من أجال دراسة الملفات وإجراءات انجاز العقود وتسريع التحويلات كل هذه التحولات أثرت تأثيرا هاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1994- 2009:

شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال إلى اقتصاد الانفتاح يلعب فيه القطاع الخاص دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى(1995/03/31 إلى 1998/04/1) عقد اتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998، كل هذه العلاقات ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المجالات وتخفيض أزمة المديونية الخارجية الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تتخذ جملة من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها مايلي:[75]

أ/ استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كأول معلم في مسار تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في سنة 1994.

ب/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو للفترة 2000-2004:

[75] عبد الكريم بوغدو، "واقع وأفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار"، الجزائر 2010/03/14 ص ص 2 - 3.

هذا البرنامج الذي يشكل منعرجا حاسما في مجال تأطير وهيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين تم تكريس مايلي:

- صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001، والذي كرس نهائيا دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي وحدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها.
- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2002.
- في سنة 2003 تم إنشاء كل من المشاتل، مراكز التسهيل، المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، إحداث المديريات الولاية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.

ج/ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2004-2009:

تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ للبرامج الترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جواري على مستوى الولايات الداخلية للوطن، وقد تم خلال هذه المرحلة تكريس مايلي:

- انعقاد الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية والتي انبثق عنها إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2004.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2005.
- إعطاء إشارة انطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2007.
- تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى تحسبا للتعاون والتكامل في 2008.

- تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.[76]

من خلال هذا الجدول سنوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة:

الجدول رقم (6) يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها:

مؤسسات	السنوات			
صغيرة	1992	1997	1999	2000
ومتوسطة	103925	127232	152507	320000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كشف المعلومات الاقتصادية رقم 4.[77]

ومما سبق يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مستمر وتزايد سنة بعد سنة وهذا التغير الذي يمكن تفسيره بالدعم المادي والمعنوي الذي تولته الدولة لهذه المؤسسات.

سنحاول بدراسة وتحليل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تحليل تعداد المؤسسات الخاصة والعامة في هذا القطاع، ثم توضيح مراحل تطور معدلات نمو مؤسسات هذا القطاع، في الفترة الممتدة مابين 2001 و 2016 كمجال للدراسة.

1/ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2016):

عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2001، وذلك راجع لمجهودات الدولة من خلال إجراءات الدعم المختلفة للمقاولاتية وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016):

[76] عامر حبيبة، "دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017 ص ص 35- 36.

[77] كشف المعلومات الاقتصادية رقم 4، الجزائر، السداسي الأول 2004 ص 5.

جدول رقم (7) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2016):

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الم ص م الخاصة	179893	189552	207949	225449	248542	269806	293946	392013
التطور	-	9659	18397	17500	20393	23964	24140	98067
نسبة النمو(%)	-	5.37	9.71	8.42	9.05	9.75	8.95	33.36*[78]
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الم ص م الخاصة	455398	482892	511856	550511	601583	656949	716895	786989
التطور	63385	151339	28964	38655	51072	55366	59946	70094
نسبة النمو(%)	16.17	33.23	6	7.55	9.28	9.20	9.12	9.77

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على:

- نشريات المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، لسنوات 2009،2008،2007،2006،2005،2004،2003،2002، الأعداد: 02 04 06 08 10 12 14 16، على التوالي.

- نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية لسنوات:2010، 2011 ،2012، الأعداد: 18 20 22 على التوالي.

- نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة، والمناجم، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، لسنوات: 2014،2013،2016،2015 الأعداد: 24 26 28 30 على التوالي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (201-2016) حيث وصل إلى 786.989 مؤسسة عند نهاية سنة 2016، بعدما كان عددها سنة 2001 يقدر ب 179.893 مؤسسة وهذا التطور بلغ 607.096 مؤسسة، كما سجل

[78] *تعكس هذه النسبة العالية إدماج المهن الحرة ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منذ السداسي الثاني لسنة 2008، لمزيد من التفاصيل انظر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات العدد 16، 2009 ص 10.

أعلى معدل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2008، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة إلى إدماج المهن الحرة ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (1) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2016):

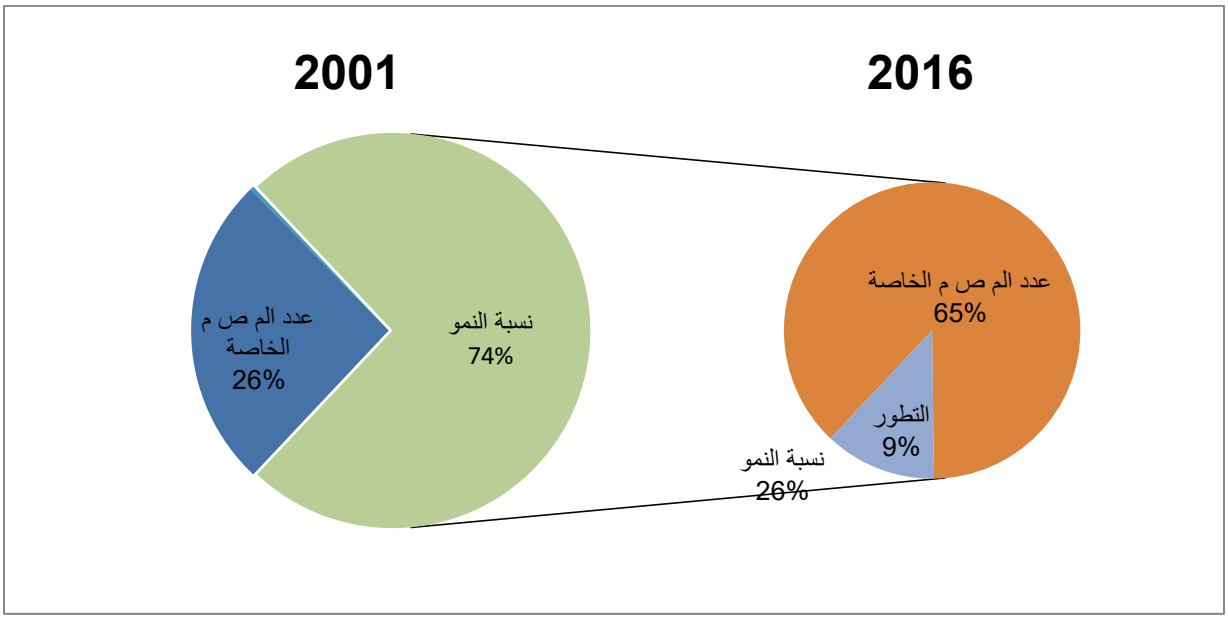

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7).

يتبين من خلال الشكل أعلاه، التطور المستمر والمتزايد لتعداد وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)، هذا التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفسر الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة من اجل ترقيتها، وذلك مند صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، وماتبعه من سياسات وبرامج وهيئات كلها تهدف إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2/ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2001- 2016):

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر تراجع مستمرا خلال الفترة (2001-2016) وهذا مايوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (8) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2001-2016):

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الم ص م العامة	778	778	778	778	874	739	666	626
التطور	-	0	0	0	96	135-	73-	40-
نسبة النمو(%)	-	0.00	0.00	0.00	12.34	15.45-	9.88-	6.01-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الم ص م العامة	591	557	572	557	557	542	532	390
التطور	35-	34-	15	15-	0	15-	10-	142-
نسبة النمو(%)	5.59-	5.75-	2.69	2.62-	0.00	2.69-	1.84-	26.69

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على:

- نشريات المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظمات الإعلامية والإحصائية، لسنوات: 2009،2008،2007،2006،2005،2004،2003،2002، الأعداد:02 04 06 08 10 12 14 16، على التوالي.

- نشريات المعلومات الإحصائية، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، لسنوات: 2010، 2011، 2012، الأعداد: 18 20 22 على التوالي.

- نشريات المعلمات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزارة الصناعة والمناجم المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية لسنوات: 2013، 2014، 2015، 2016، الأعداد: 24 26 28 30 على التوالي.

يتضح من خلال الجدول السابق، أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في فترة (2001-2016) شهدت تراجع مستمر، حيث سجلت في الفترة من (2001-2004) نسبة ثابتة قدرت ب 778، كما كان هناك انخفاضا في السنوات الأخيرة من (2006-2016) بنسبة تجاوزت 49.87%.

والشكل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

شكل رقم (2) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2001-2016):

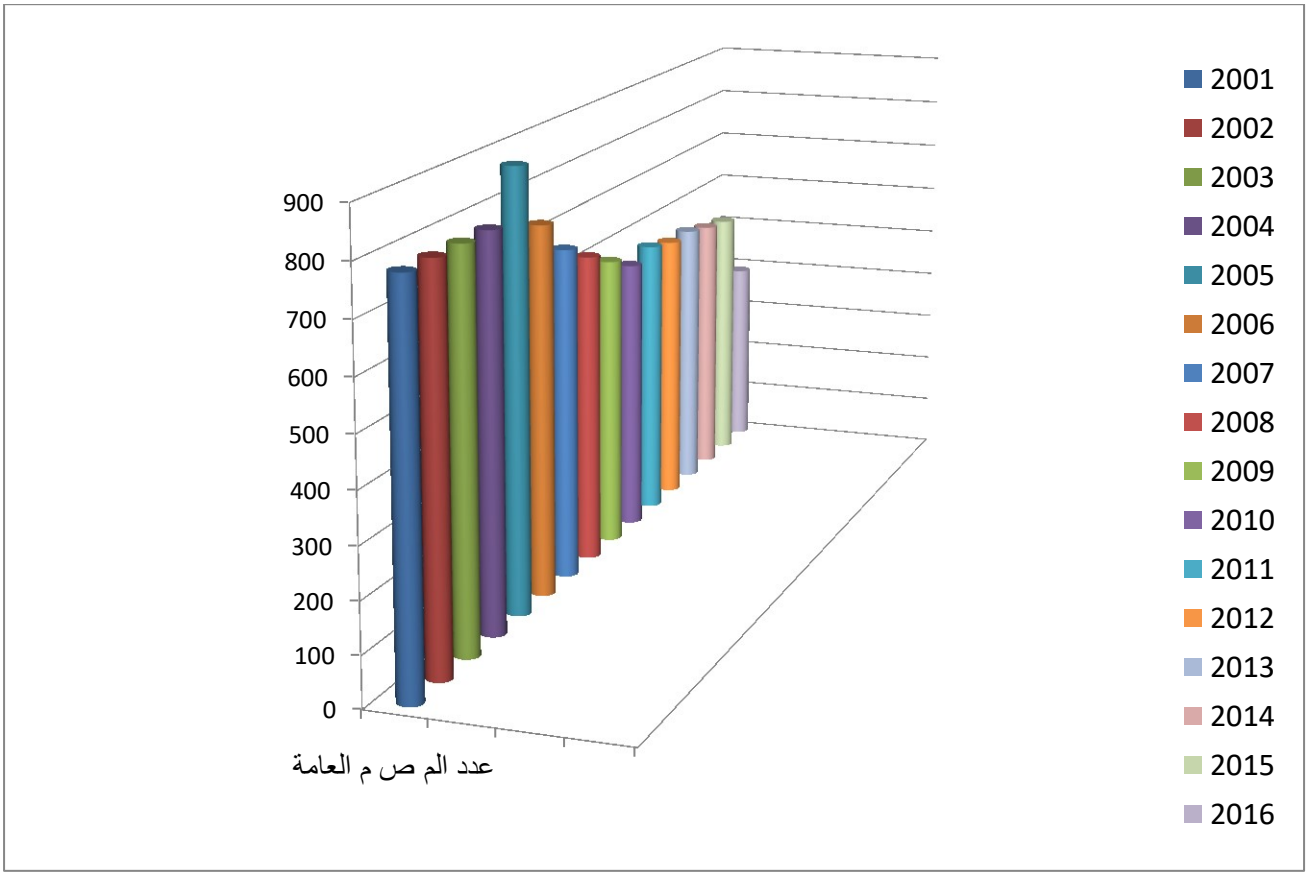

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8).

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن في الفترة (2001-2016) شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بالجزائر انخفاضا وتراجعا مستمرا باستثناء سنة 2005 أين حققت هذه المؤسسات نسبة نمو بلغت 12.34%، وهذا التراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة يفسر بعمليات الخوصصة.

الجدول رقم (9) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة (2017-2018):

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	صناعات تقليدية	المجموع
2017	609344	276	242322	851933
2018	1092908	262	241494	1334664

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: Bulletin d'information,32.26.29.30 statistique n° 20

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تزايدا ملحوظا خلال العقد الأخير حيث وصلت إلى 1092908 مؤسسة خاصة سنة 2018 في حين كانت 609344 مؤسسة سنة 2017 فعكس ماشهدته المؤسسات العمومية بعدما كانت خلال السنة 2017 ب267 مؤسسة، قد تراجعت الأخيرة ب262 مؤسسة في سنة 2018، أما عن الصناعات التقليدية فلم تتراجع بنسبة كبيرة حافظت على عددها، وبذلك من الملاحظ أن المؤسسات الخاصة هي الأكثر إنشاء ونشاطا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى جانب الصناعات التقليدية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2019:

أظهرت أرقام رسمية عن عدم تسجيل أي مشروع استثمار أجنبي خلال السداسي الأول من سنة 2019 لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالجزائر مقابل تسجيل 1765 مشروع محلي بقيمة تفوق 533 مليون دج.

وتشير هذه الأرقام إلى أن أكثر من نصف المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تتعلق بقطاع الصناعة أي 922 مشروع بقيمة تزيد عن 530 مليون دج ومن جهة أخرى ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر خلال السداسي الأول من 2019 ب7.2% مقارنة بالفترة ذاتها من 2018 إلى 1171.945 مؤسسة، حسب الأرقام المتحصل عليها، وبالعودة إلى تفاصيل هذه المعطيات يتشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1171701 مؤسسة خاصة مقابل 244 مؤسسة عمومية تنشط في مجملها بدرجة أكبر في قطاعات الخدمات بنسبة 54.41% والبناء والأشغال العمومية28.54% والصناعات التحويلية 15.48% ثم الفلاحة 1.12% والمحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة 0.46.

- تراجع عدد المؤسسات العمومية:

وقد تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 262 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2018 إلى 244 مؤسسة خلال السداسي الأول، من 2019 وذلك بسبب إعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري.

أرقام رئيسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر[79]:

- ✓ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر: 171945 مؤسسة.
- ✓ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة إلى غاية جوان 2019: 194 مؤسسة جديدة.
- ✓ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط: 195 مؤسسة.
- ✓ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: 171701.
- ✓ مجموع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية: 244 مؤسسة.
- ✓ مجموع مناصب الشغل: 818736 منصب.

2/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل:

اتجهت الدولة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الذي تلعبه في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر بعدما عجزت سياسة الحكومات المتعاقبة عن تشغيل فائض العمالة والوافدين سنويا إلى سوق العمل[80]، إضافة لأهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا مايساهم في امتصاص البطالة.

لقد اهتمت الدولة بتكاثف جهود أجهزتها الرسمية لإيجاد حلول غير تقليدية للتغلب على مشكلة البطالة تدريجيا سواء على المدى القصير أو المتوسط، ووضعت عدة برامج خاصة بترقية الشغل وخاصة بالنسبة للفئة الشابة الطالبة للعمل لأول مرة، وفق أجهزة وبرامج التشغيل المؤقت، إلا أن هذه الإجراءات المختلفة كونها تمنح عقود عمل مؤقتة في اغلب الأحيان، وغياب تنمية اقتصادية حقيقية تبقى أزمة البطالة.

[79] سميرة عبد المؤمن، " حصري تقرير رسمي: لا استثمارات أجنبية في الجزائر خلال السداسي الأول ديسمبر 2019/21".
[80] ايت عيسى عيسى، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2010 ص 275.

والملاحظ أن الدولة قد بدأت الاهتمام وبشكل كبير بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل الحر بشكل عام، مما يؤكد على الدور الكبير الذي تصنعه الدولة على عاتق تلك المشروعات للحد من مشكلة البطالة، وسوف نحاول فيمايلي توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة من خلال خلق فرص الشغل.

أ/ استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (1993-2004):

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن اكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بمختلف النشاطات خاصة التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة، (1993-2004) شهدت هذه الفترة تطورا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث بلغت 225449 مؤسسة، فهذه الأخيرة لعبت دور مهم في خلق مناصب الشغل لمختلف القطاعات والذي سنحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (10) يوضح توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط الفترة الممتدة مابين 1993/11/13و2000/12/31:

قطاع النشاط	العدد	%	مناصب الشغل	%
الفلاحة	2227	05	55238	03
البناء والأشغال العمومية	8124	19	453943	28
الصناعات	16141	37	638169	40
الصحة	732	02	164118	01
الخدمات	4099	09	186146	12
السياحة	1778	04	36347	04
النقل	9681	22	177057	11
التجارة	431	01	14573	01
المجموع	43213	100	1604891	100

المصدر: معطيات مقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الصناعات احتلت المرتبة الأولى بنسبة 40% من خلق مناصب الشغل ولتأتي بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية حيث قدر عدد مؤسساتها ب 8124 مؤسسة والتي تشغل

453943 منصب عمل، أما عن قطاع النقل والخدمات فعدد مؤسساتها كان شبه مرتفع بنسبة تقدر ب 23% وتوفر مناصب عمل 186146 و177057 على التوالي.

وهذا عكس ماشهده قطاع الفلاحة والصحة والتجارة بنسب ضئيلة جدا، ففي قطاع الصحة تستوعب 164118 عامل، أما في قطاع التجارة 14573عامل، أما عن قطاع الفلاحة والسياحة تبقى نسبهم ضعيفة قدرت ب 4% و5% وذلك راجع لنقص مؤسساتها.

ب/ استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (1999-2004):

لتقييم دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والمساهمة في امتصاص البطالة في الجزائر، ارتأينا أن ندرس مؤشرات سنة 1999 كسنة مرجعية، ارتكزنا عليها في دراسة تطور هذا القطاع في الجزائر ودوره في خلق مناصب الشغل، وبالرجوع إلى إحصائيات سنة 2000[81] نجد انه كان يوجد حوالي 2.4 مليون بطال في الجزائر أي مايعادل 29.8% من القوة العاملة، وكان هذا كله نتيجة ضعف التوظيف بين السنوات (1987-1994)، إضافة إلى النتائج السلبية لمخطط إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، حيث عدد المسرحين من العمل بين سنتي (1994-1999) حوالي 500.000 شخص، أي مايمثل 8% من مجموع العاملين أنداك، وهذا كله بالإضافة إلى الداخلين الجدد إلى عالم الشغل والمقدر عددهم ب250.000 سنويا، إضافة إلى مشكل التسرب المدرسي الذي يحصي حوالي 500.000 متسرب من المؤسسات التعليمية سنويا، مقابل هذا العدد الكبير من البطالين لم تكن في المقابل فرص كبيرة لاستحداث مناصب عمل حيث لم تستحدث سوى 22377 منصب عمل سنة 1999 و22215 منصب سنة 2000، وأمام هذه الوضعية المتسمة بارتفاع كبير لمعدلات البطالة لجأت الدولة إلى حلول مؤقتة لامتصاص هذه القوة العاملة الكبيرة، واستحدثت عدة أجهزة للتشغيل المؤقت، ولكن هذه الحلول كلها مؤقتة لم تكن فعالة، ووجب إيجاد بديل حقيقي لاستيعاب هذه الأعداد من البطالين، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الحل الأمثل لهذه المعضلة، حيث أثبتت عدة تجارب من العالم على قدرة هذا القطاع في امتصاص البطالة.

[81] CNES ,projet de rapport national sur le développement humain 2000, OP.cit, page 33.

الجدول رقم (11) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة الموظفة إلى غاية 1999:

الفئة حسب حجم العمالة	عدد المؤسسات	%	العمالة الموظفة	%
9-0	148725	93.2	221975	35
49-10	9100	5.7	176731	27.8
250-50	1682	1.05	235669	37.2
المجموع	159507	100	634375	100

Ressource CNES, Rapport : pour une politique de développement de la PME en Algérie février 2002.page 203.

حسب المعطيات الواردة في الجدول السابق، نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1999 كان 159507، منها 148725 مصغرة، وكان إجمالي العمال لدى هذه المؤسسات 634375 عامل، حيث يمثلون 10% من مجموع العاملين في البلد لنفس الفترة، وهذه النسبة قليلة حيث إذا قورنت بمعدلات التوظيف في هذا القطاع بمعظم دول العالم.

الجدول رقم (12) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة سنة 2002:

المؤسسة	عدد المؤسسات	%	حجم التشغيل	%
المصغرة	177773	%94	340646	%46.6
الصغيرة	9429	%5	179585	%24.4
المتوسطة	1402	%1	210851	%29
المجموع	188564	%100	731080	%100

المصدر: نشرية المعطيات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 2002.

من خلال هذه الأرقام نلاحظ تطور زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث المؤسسات المصغرة احتلت المرتبة الأولى في تلك الفترة ب 177773 مؤسسة وتزايد حجم العمالة بواقع 340646 عامل بنسبة 46.6%، في حين انخفض التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ قدرت نسبها ب 24.4% و 29% وحجم التوظيف فيها وصل إلى 179585 عامل وهذه الفترة شهدت أيضا انخفاضا في عدد المؤسسات العمومية بحوالي 280 مؤسسة.

ج/ استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (2003-2016):

وكنتيجة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تطورت كذلك مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، والشكل التالي يوضح تطور مناصب الشغل الخاصة في هذا النوع من المؤسسات خلال الفترة (2003-2016).

الجدول رقم (13) هيكلة العمالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2016):

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اليد العاملة الكلية	8762270	9469946	9492508	10109645	9968906	10315000	1054400
اليد العاملة المشتغلة	6700000	7800000	8100000	8688000	85944000	9146000	9472000
اليد العاملة في البطالة	2078270	1671534	1448288	1240841	1376663	1169000	1072000
معدل البطالة	23.72	17.65	15.26	12.27	13.79	11.33	1.17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اليد العاملة الكلية	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000	11932000	12117000
اليد المشتغلة	9735000	9599000	10170000	1175000	10239000	10594000	10845000
اليد العاملة في البطالة	1076000	1062000	1253000	1856	1214000	1337000	1272000
معدل البطالة	9.96	9.96	10.97	9.82	10.60	11.20	10.50

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة للفترة (2003-2016) متاحة على الموقع: www.ons.dz/emploi-chomage

يتبين من الجدول أعلاه، آن هناك تزايد مستمر لليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2003-2016)، حيث سجلت أعلى عدد 12117000 في سنة 2016، بعدما كانت 8762270 في سنة 2003، كما يلاحظ أيضا التطور المتزايد لمعدل التشغيل في تلك الفترة حيث وصل معدلها إلى 90% عند نهاية سنة 2016، بعدما كان المعدل في سنة 2003 يقدر ب 70% حتى وان سجلت انخفاضا في عامي 2014-2015 إلا أنها استمرت في المحافظة على اليد العاملة، وبالمقابل كان هناك تراجع كبير في نسبة البطالة سنة بعد سنة وذلك راجع لمناصب الشغل التي تم استحداثها خلال هذه الفترة، وللوقوف على مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2016) نوضح ذلك بالجدول الموالي:

الجدول رقم (14) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2016):

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التشغيل في قطاع الم ص م	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1546584
التشغيل الإجمالي	6700000	7800000	8100000	8688000	8594000	9146000	9472000
نسبة مساهمة الم ص م في التشغيل%	10.52	10.75	14.29	14.41	15.77	16.84	16.32
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التشغيل في قطاع الم ص م	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698
التشغيل الإجمالي	9735000	9599000	10170000	10788000	10239000	10594000	10845000
نسبة مساهمة الم ص م في التشغيل %	16.69	17.96	18.17	18.56	21.07	22.38	23.43

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على:

- نشريات الإحصائية: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، لسنوات: 2009،2008،2007،2008،2006،2005،2004،2003، الأعداد: 04 06 08 10 12 14 16 على التوالي.

- نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية لسنوات: 2012،2011،2010، الأعداد: 18 20 22 على التوالي.

- نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية لسنوات: 2016،2015،2014،2013، الأعداد: 24 26 28 30 على التوالي.

- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة للفترة (2003-2016)، متاحة على الموقع www.ons.dz/emploi.chomage .

يتضح من الجدول أعلاه، التطور المستمر والمتزايد لنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2003-2016)، حيث وصلت نسبة مساهمة هذه المؤسسات إلى 23.43% عند نهاية سنة 2016، بعدما كانت هذه النسبة سنة (2003) تقدر ب 10.52%.

وبالرغم من التحسن المعتبر إلا كانت هناك ملاحظة وهي مقارنتها بالدول الأخرى "حيث قدر متوسط هذه النسبة في الدول منخفضة الدخل ب 36%، بينما في الدول متوسطة الدخل يقارب متوسط هذه النسبة 57% في حين تتجاوز 62% في الدول مرتفعة الدخل"[82]

بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،والذي يشغل حوالي 3.9 مليون شخص، يتوزعون على قطاعات التجارة والخدمات (45.30%)، والبناء والأشغال العمومية (37%)، والنشاطات الصناعية الاستهلاكية (17.70%).وذلك حسب نتائج تحقيق قام بها الديوان الوطني للإحصائيات ONS سنة 2012 وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، مما يصعب تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر بشكل دقيق.

والجدول الموالي يوضح تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي إلى إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2012):

[82] فارس طارق، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر"، نفس المرجع السابق ص 226.

الجدول رقم (15) تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي نسبة إلى إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2012
نسبة عمالة القطاع غير الرسمي إلى اليد العاملة الكلية %	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27	32.18

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على:[83]

د/ استحداث مناصب الشغل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (2017-2019):

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب الشغل، تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل وقلة رؤوس الأموال وبالتالي انخفاض التكلفة المالية لتوفير فرص العمل وحتى القضاء على البطالة، بحيث الجزائر في السنوات الأخيرة مابين (2017-2019) حققت قفزة نوعية في استيعاب اليد العاملة والتي بدورها ساهمت في تطوير الاقتصاد الوطني، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

[83] علي بدلال، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، بيروت 2014 ص 21.

الجدول رقم (16) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2017-2018) (بالمليار):

السنوات	2017	2018
اليد العاملة المشتغلة	12298	12463
التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6857	6911
معدل اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%41.8	%41.7
اليد العاملة في البطالة	1440	1462
معدل البطالة	%11.7	%11.7

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة للفترة (2017-2018) .Données statistiques N°796

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن مابين (2017-2018) كانت هناك اختلافات طفيفة في اليد العاملة المشتغلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بزيادة 54 مليار وهذا راجع لاستحداث مناصب الشغل، فيما كان معدل البطالة تابت بنسبة 11.7% في السنتين المذكورتين أعلاه.

الجدول رقم (17) توزيع اليد العاملة حسب قطاع نشاط المؤسسة والجنس (2018) (بالمليار):

القطاعات	ذكور		إناث		المجموع	
	اليد العاملة	%	اليد العاملة	%	اليد العاملة	%
الفلاحة	1006	%10.9	77	%3.7	1083	%9.6
الصناعات الاستخراجية	141	%1.5	13	%0.6	153	%1.4
الصناعات التحويلية	908	%9.9	389	%18.9	1297	%11.5
أشغال البناء	1862	%20.2	28	%1.4	1890	%16.8
التجارة	1684	%18.3	91	%4.4	1775	%15.7
النقل والاتصالات	690	%7.5	39	%1.9	729	%6.5
قطاع الصحة	746	%8.1	931	%45.1	1676	%1.9
الخدمات المتعددة	658	%7.1	207	%10.1	865	%7.7
إدارة عامة	1525	%16.5	287	%13.9	1812	%16.1
المجموع	9219	%100	2062	%100	11281	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حول التشغيل في مختلف المجالات Données statistique N°863 (2018).

يبين الجدول السابق، أهمية النشاطات التي ساهمت بصفة كبيرة في استقطاب اليد العاملة من بينها أشغال البناء التي سجلت أعلى نسبة وهي 20.8% ويليها قطاع التجارة، الفلاحة والإدارة العامة بمعدل 45.7%، بحيث سجل باقي القطاعات (كما هو موضح في الجدول من الصناعات التحويلية، النقل والاتصالات، قطاع الصحة والخدمات المتعددة بنسبة ثابتة لاتقل عن 10%)، وفي ذات السياق نقول أن الذكور حصلوا على أعلى نسبة في تشغيل اليد العاملة في كامل القطاعات بمجموع 9219 مليار، فيما كانت 2062 مليار فيما يخص الإناث، بفارق 7157 مليار وهذا ما يؤكد أن هذه النشاطات هي بحاجة إلى قوة عاملة ذكورية أكثر من الإناث.

الجدول رقم (18) هيكلة العمالة في الجزائر سنة 2019 (بالمليار):

2019			
	ذكور	إناث	المجموع
اليد العاملة الكلية	10140	2591	12731
معدل اليد العاملة الكلية	%66.8	%17.3	%84.1
اليد العاملة في القطاع العام	3007	1260	4267
معدل اليد العاملة في القطاع العام	%32.6	%61.1	%37.8
اليد العاملة في الم ص و الم	6212	802	7014
معدل اليد العاملة في الم ص و الم	%67.4	%38.9	%62.2
اليد العاملة في البطالة	920	529	1449
معدل البطالة	%9.1	%20.4	%29.5

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حول التشغيل والبطالة في الجزائر(2019) Données statistique N°879.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة البطالة في الجزائر سنة 2019 قد بلغت 11.4% بمجملها مقابل 11.7% في 2018 مسجلة تراجعا ب 0.3% مع انخفاض محسوس لدى الرجال، كما أشار الديوان من جانب أخر أن نسبة مساهمة السكان في القوة العاملة والذين هم في سن ال15 وما أكثر فقد بلغت 84.1% مسجلة ارتفاعا (0.5%) مقارنة بالعام الماضي، وحسب الجنس فإن هذه النسبة تقدر ب 66.8% لدى الرجال و17.3% لدى النساء.

وللإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل 62.2% من مجموع اليد العاملة ب 7.014 مليون شخص مقابل 37.8% بالنسبة للقطاع العام الذي يشغل 4.267 مليون شخصا وهذا يعبر أن القطاع الخاص يقوم باستحداث مناصب الشغل أكثر من القطاع العام.

والشكل الموالي يوضح هيكلة العمالة في الجزائر سنة 2019.

شكل رقم (3) هيكلة العمالة في الجزائر سنة 2019:

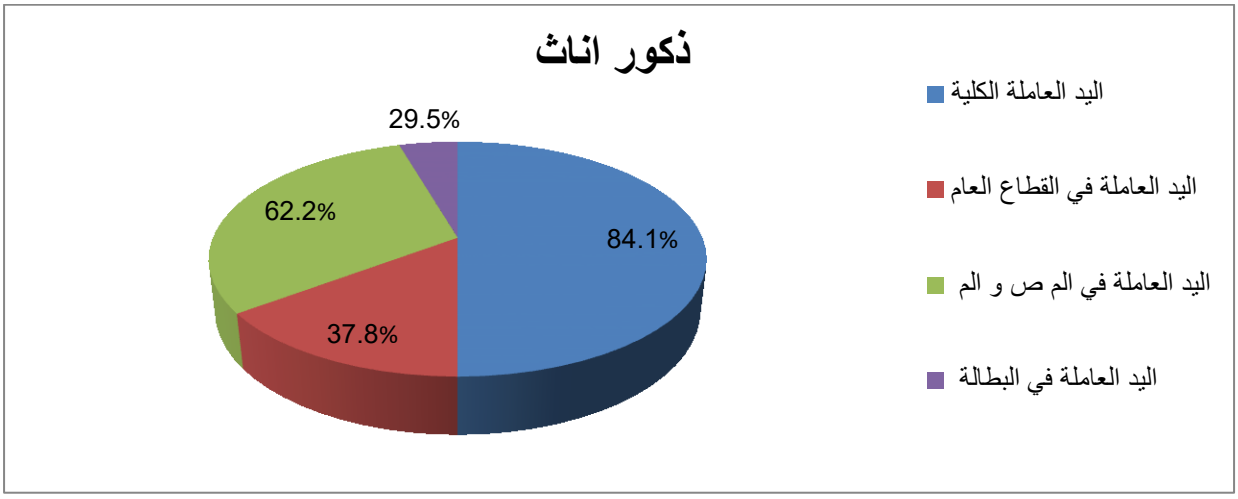

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18).

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت تزايدا في سنة 2019 بحيث بلغت 1171701 مؤسسة والتي حققت نسبة 62.2% في تشغيل اليد العاملة، كما كان هناك تراجع في القطاع العام بحيث بلغ 37.8% من اليد العاملة، وهذا يؤكد على مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص الشغل وأيضا القضاء على البطالة.

خلاصة الفصل:

شمل هذا الفصل شرح مفصل لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المراحل التي مر بها، وقد تطرقنا إلى كل مرحلة بالتفصيل حيث قسمنا المراحل إلى ثلاث مابعد الاستقلال إلى يومنا هذا، ولقد وجدنا أن السلطات العمومية الجزائرية لم تتوقف عن تكثيف اهتماماتها من اجل النهوض بهذا القطاع وتبين أن الإصلاحات الاقتصادية لقد تميزت باختلاف المضمون من مرحلة لأخرى، والتي كانت تحمل قي طياتها أهداف رامية من أجل تجسيد المساعي الاجتماعية وحتى الاقتصادية.

حيث جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بإجراءات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيزها خاصة في مجال التشغيل، إذ تلعب هذه المؤسسات دورا رياديا في خلق فرص عمل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من مشكلة البطالة لكونها كثيفة العمالة، وقليلة رأس المال، ويقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص اكبر قدر من البطالة والقيام بدورها التنموي على ضرورة تهيئة مناخ ملائم لنمو وتوسيع هذه المؤسسات، وذلك من حيث الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تقليل المخاطر عليها.

الجانب التطبيقي

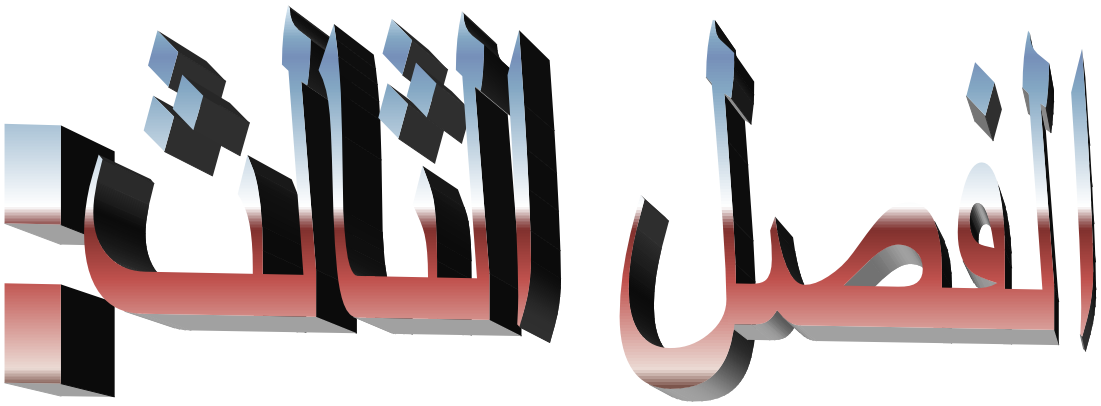

دراسة حالة المؤسسة المتوسطةSARL

FABWEST لإنتاج الأعلاف الحيوانية

ودورها في دعم التشغيل بولاية وهران

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث المتمثلة في ثلاثة فصول، بحيث سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مؤسسة "SARL FABWEST" في ولاية وهران محاولين إبراز دور هذه المؤسسة في توفير مناصب الشغل.

ولتحقيق الهدف من الدراسة، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث:

1/ تقديم عام للمؤسسة.

2/ مساهمة المؤسسة في خلق مناصب الشغل.

3/ عرض وتحليل نتائج المقابلة.

1/ تقديم عام للمؤسسة:

تلعب مؤسسة "SARL FABWEST" دورا هاما في خلق مناصب الشغل، وامتصاص البطالة، من ثمة دعم التنمية وتطوير المنتوجات الوطنية، ولتوضيح ذلك سنقوم أولا بإعطاء نظرة شاملة على خصائص هذه المؤسسة.

أ/ تعريف المؤسسة المتوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية "SARL FABWEST":

هي مؤسسة متوسطة خاصة لإنتاج الأعلاف الحيوانية، التي أنشئت من طرف ثلاثة إخوة تحت اسم "SARL FABWEST"، برأسمال 94590000.00 دج، ناتج عن تمويل ذاتي لمؤسسها، تقع في ولاية وهران وبالتحديد في" شارع أربال توزات على الطريق الوطني رقم 4 المحل 2 بواد تليلات"، يعمل في المؤسسة 59 عاملا، وتنشط على المستوى الوطني، والتي تقوم بعملية تصنيع علف الحيوان من منتجات زراعية خام، والعلف منتج بواسطة صناعة وضعت لتقابل متطلبات التغذية الحيوانية لمختلف الفصائل الحيوانية في مراحل الحياة المختلفة، إذ تعتمد على مواد طبيعية وكيميائية من أجل إنتاج الأعلاف منها: (الذرة، الصوجا، الفوسفات، زيت الصوجا، الملح، البهارات،أسيد، الشعير، (CNV دواء الحيوان)، فتات الرخام).

بحيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسة 450000 طن شهريا، أما بالنسبة لشكلها القانوني فهي عبارة عن مجمعة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة (SARL) Société à responsabilité limite والتي يقصد بها في القانون التجاري حسب المادة 544، أنها: " تلك الشركة التي يؤسسها شخص واحد برأسمال لايقل عن 100.000 دينار، والأرباح والخسائر يتحملها صاحبها".[84]

[84] أحمد بوسهمين، فراجي بلحاج، "دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار"، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، معهد علوم التسيير، التجارة والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أفريل 2006، ص 02.

الجدول رقم (19) يمثل خصائص مؤسسة "SARL FABWEST":

اسم المؤسسة	الطبيعة القانونية للمؤسسة	تاريخ التأسيس	القطاع	طبيعة النشاط	المقر الاجتماعي	عدد العمال
SARL FABWEST	مجمعة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة	اكتوبر 2012	خاص	إنتاجي	بولاية وهران	59

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات المؤسسة.

ب/ الهيكل التنظيمي لمؤسسة "SARL FAWEST" لإنتاج الأعلاف الحيوانية:

يقصد بالهيكل التنظيمي: توزيع السلطات والمسؤوليات والوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة، كما يبين وسائل الاتصال الرسمية، وكذا مستويات الإشراف فيه، فالهيكل التنظيمي يسمح بتقسيم أعمال المؤسسة وتصنيفها حتى تساهم في بلوغ أهدافها[85].

ويتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة "SARL FABWEST" من: المديرية، قسم الإنتاج، الإدارة المالية والمحاسبة، قسم الصيانة، قسم المستخدمين، قسم المخازن.

1- المديرية: ثلاثة إخوة يتولون مهمة القيادة والإشراف والتنسيق، كما يقومون بتحديد الأهداف ووضع الإستراتيجية العامة للمؤسسة
2- مديرية الإنتاج: التي تهتم بمخابر التحليل، وهي تسهر على تحسين نوعية الإنتاج، ورفع حجم المبيعات لتجنب الوقوع في المشاكل، كما تسهر على تحقيق النظافة داخل الورشات الإنتاجية.
3- قسم الصيانة: تتمثل وظيفته في القيام بأشغال الصيانة على مستوى المصنع، وضمان عملية إمداد المؤسسة بكل مستلزمات الصيانة.
4- الإدارة المالية والمحاسبة: يتمثل دورها في تسيير الشؤون المالية والمحاسبة للمؤسسة، الميزانيات الخاصة ، وأيضا السهر على السير الحسن لخزينة المؤسسة مع قيام معاملات بنكية.

[85] محمود سلمان العميان، " السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، ط2، الأردن 2004 ص 215.

5- قسم المستخدمين: تعمل على تزويد المؤسسة بكل احتياجاتها في عملية الإنتاج الخارجية، أو المحلية مثل:(تجهيزات المكاتب، الأدوات...الخ)، وكذلك الموارد البشرية (ضمان سيرورة سياسة التشغيل، الأجور، مراقبة الغيابات والحد منها...الخ).

6- قسم المخازن: هي مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، كما تهتم بكل مايتعلق بالجودة انطلاقا من المواد المستعملة وصولا إلى المنتوج النهائي.

شكل رقم (4) مخطط يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج الأعلاف الحيوانية

:SARL FABWEST

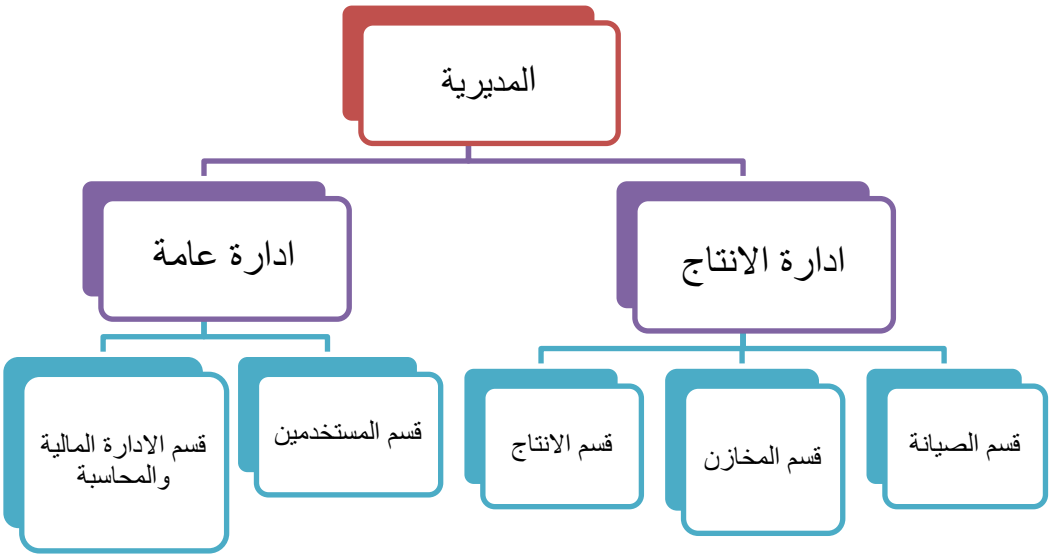

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات المؤسسة.

ج/ أهداف المؤسسة:

يمكن حصر الأهداف الأساسية لهذه المؤسسة فيمايلي:

- ✓ السعي لتحقيق الربح، فاستمرار المؤسسة لا يمكن أن يتم ما لم تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها.
- ✓ توسيع نشاطها وذلك بإضافة منتوجات جديدة، للصمود أمام المنافسة الشرسة.

- ✓ العمل على امتصاص البطالة، حيث تقوم المؤسسة بتشغيل 59 عاملا، مع وضع إستراتيجية لاستحداث اكبر قدر ممكن من مناصب الشغل مستقبلا.
- ✓ تحسين مستوى معيشة العمال من خلال تلبية الرغبات المتزايدة والمستمرة، إضافة إلى توفير إمكانيات مادية ومالية مثل: (فترات الراحة، امتيازات، المطعم، تأمينات...الخ).
- ✓ كسب ثقة المواطنين من خلال المنتجات التي تقدمها.

بعد أن عرفنا بالمؤسسة وشرحنا هيكلها التنظيمي وأهدافها فلابد أن نتطرق إلى جانب مهم ألا وهو دور مؤسسة SARL"FABWEST " في خلق مناصب الشغل.

2/ مساهمة المؤسسة المتوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية "SARL FABWEST" في خلق مناصب الشغل:

سنحاول إبراز دور مؤسسة "SARL FABWEST" في خلق مناصب الشغل ومنح فرص العمل للتقليص من البطالة، في السنوات الأخيرة (2017-2019).

ا/ تشغيل اليد العاملة في مؤسسة "SARL FABWEST":

إن زيادة الطلب وتغير النشاط، عاملان أساسيين في توفير مناصب الشغل في مؤسسة "SARL FABWEST "، حيث اقتصرت هذه المؤسسة أثناء نشأتها على إنتاج أعلاف الدواجن فقط، الأمر الذي لم يستدعي إلى تكثيف اليد العاملة، واضطرت فيما بعد إلى استحداث مناصب الشغل بعد زيادة نشاطها ومضاعفة حجم منتجاتها.

فمؤسسة "SARL FABWEST" تعتمد على يد عاملة متنوعة بمختلف المستويات، وتتميز بكثافة اليد العاملة الذكورية أكثر من النسوية، وبالتالي تعتمد على موارد بشرية قليلة التجربة، نظرا لكون الأعمال التي ينجزونها بسيطة وغير معقدة، ولا تستوجب مهارة وكفاءة عالية المستوى يعني لا تحتاج إلى قدرات ذهنية، ونجد أن هذه المؤسسة توظف العمال ذوي الشهادات والإطارات في مجال الإدارة العامة، أما الفئات الأخرى فتوظفهم في وحدات الإنتاج.

أما فيما يخص الأجور بطبيعة الحال فهي تختلف من مستوى لأخر ومن عامل لأخر تحدد وفق الأسس التالية:

- على أساس النشاط وكمية الإنتاج.
- على أساس الأقدمية والخبرة.
- على أساس الشهادات والمستوى التعليمي.

يبلغ العدد الإجمالي للعمال في مؤسسة "SARL FABWEST" سنة 2020 حوالي 59 عامل، بعدما كان عددهم لا يتجاوز 40 عاملا عند نشأة المؤسسة سنة 2012، وهذا يدل على تزايد فرص الشغل منذ بدايتها فكانت دفعة جيدة من القوى العاملة، والمميز أن جميع عمالها يستفيدون من التأمين الاجتماعي، وذلك وفقا لإحصائيات المؤسسة.

فالظروف سمحت لنا أن نعالج تطور العمالة لهذه المؤسسة إلا في السنوات الأخيرة، وغير ذلك إلا أن هذه الفترة شهدت إقبال كبير من اليد العاملة وكانت هذه الأعداد قد تناسبت مع حجمها.

الجدول رقم (20) يمثل تطور عملية تشغيل العمال في مؤسسة "SARL FABWEST" (2017-2020):

السنوات	الإطارات	النسبة%	عمال الإدارة	النسبة%	عمال الإنتاج	النسبة%	المجموع	
2017	4	%7.27	12	%21.81	39	%70.90	55	%100
2018	3	%5.66	12	%22.64	38	%71.69	53	%100
2019	4	%7.01	12	%21.05	41	%71.92	57	%100
2020	4	%6.77	13	%22.03	42	%71.18	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات المؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق، أن عدد العمالة في مؤسسة "SARL FABWEST" في تزايد مستمر، حيث بلغ العدد الإجمالي للعمال 55 عامل سنة 2017، ليصل إلى 59 عامل سنة 2020، باستثناء سنة 2018 التي شهدت نقص ب 4% من اليد العاملة، وفي الأخير نستنتج أن ازدياد عدد العمال في المؤسسة راجع لارتفاع الإنتاج وتطوير أنشطتها من أجل تحسين مركزها في السوق الوطنية.

شكل رقم (5) يبين توزيع العمالة حسب مجال النشاط خلال الفترة (2017-2020) :

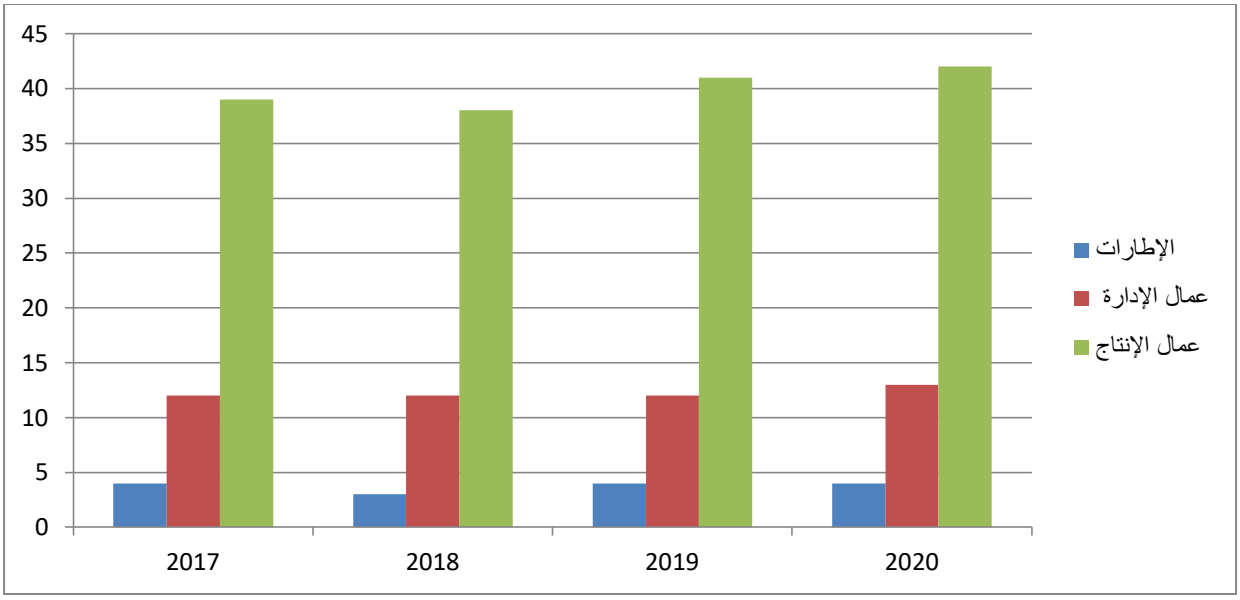

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن عدد العمال المشتغلين في المجال الإنتاجي في الفترة (2017-2020) يفوق عدد العمال الذين يشتغلون في الإدارة، حيث بلغ عددهم 42 عامل مقابل 17 عاملا إداريا فقط، فهي بحاجة أكثر إلى قوة عاملة إنتاجية وذلك نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة الإنتاجي.

ب/ عراقيل تنمية دور المؤسسة المتوسطة "SARL FABWEST" لإنتاج الأعلاف الحيوانية في مجال التشغيل:

تعاني مؤسسة " SARL FABWEST" مثل باقي المؤسسات الأخرى الصغيرة والمتوسطة من عدة صعوبات وعراقيل تحول دون بلوغها الأهداف المرجوة، وتعرقل عملية التشغيل بها، ونذكر منها:

1/ كثرة الضرائب والرسوم التي تشكل عبئا على ميزانية المؤسسة مما يصعب عليها استقطاب أكثر لليد العاملة.

2/ استغلال صحة الموظف في العمل الشاق، ومن تم إحساسهم بالضغط ما يجعلهم يفرون من العمل.

3/ جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير.

4/ عدم وجود الاتصال الفعال و الايجابي بين صاحب المؤسسة والعامل.

5/ هروب العديد من العمالة المؤهلة لمناصبهم وذوي الخبرة نحو القطاع العام بحثا عن مستقبل مهني واجتماعي أفضل.

6/ عدم التخصص لبعض العمالة مما يسبب في الرفع من الحوادث والأخطاء المهنية.

7/ عدم رضا بعض العمال عن أجورهم التي لا تتناسب مع جهدهم مما يؤثر على مردوديتهم وأدائهم المهني.

عليه نستنتج بأن مؤسسة "SARL FABWEST" لإنتاج الأعلاف الحيوانية المتواجدة بولاية وهران بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي تواجهها، إلا أنها تسعى جاهدة وبكل الطرق لتحسين ظروف العمل بالمؤسسة ووضع إستراتجية لاستقطاب اكبر عدد من العمالة مستقبلا، وهذا ما سنحاول التركيز عليه من خلال تحليل نتائج المقابلة التي أجريت مع نائبة مدير المؤسسة.

3/ عرض وتحليل نتائج المقابلة:[86]

بغرض إبراز مدى مساهمة المؤسسة المتوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية "SARL FABWEST" بولاية وهران في خلق مناصب الشغل، قمنا بإجراء مقابلة مع نائبة المدير، وذلك قصد معرفة وضعية التشغيل داخل المؤسسة.

1/ نتائج المقابلة مع نائبة مدير المؤسسة لإنتاج الأعلاف الحيوانية "SARL FABWEST":

أ/ ماهي نوعية العمالة في مؤسستكم؟

أجابت نائبة المدير بأن مؤسستنا تعتمد على مختلف أنواع العمالة ذوي الشهادات، أو التأهيل المهني، أو دون مستوى.

ولكن المؤسسة تعتمد أكثر على أشخاص دون مستوى (الحمالة) الذين يحملون الأثقال والذين لهم علاقة بالآلة أكثر، ذلك نظرا لطبيعة النشاط الإنتاجي، هدفها وفرة الإنتاج من اجل تحقيق الأرباح.

[86] مقابلة مع نائبة مدير مؤسسة، sarl fabwest " لإنتاج الأعلاف الحيوانية"، بولاية وهران يوم15 أوت 2020، على الساعة 18:30.

ب/ كيف تتم عملية التشغيل في هذه المؤسسة؟

أجابت: أولا تتم عملية التشغيل عن طريق المقابلة والتي تكون مع صاحب المؤسسة وتختلف من شخص لأخر مثال: إذا كان الشخص من ذوي الشهادات العلمية فعليه الإتيان بشهادة من الجامعة (دبلوم+بطاقة من لانام)، وإن كان شخص كاهل وليس لديه مستوى فنركز أكثر على خبرته.

ج/ هل تقومون بترسيم العمال المؤقتين العاملين في إطار عقود ما قبل التشغيل في المؤسسة؟

فأجابت: لا لم يتم ترسيم أي عامل في مؤسستنا فهي تتعامل بالعقود المؤقتة من 3 اشهر إلى 6 اشهر، ولكن مؤخرا تم إصدار قانون جديد وهو ترسيم العامل الذي تجاوزت مدة عمله سنة، وبالتالي سنحاول اتخاذه بعين الاعتبار في الأيام المقبلة.

د/ هل يحظى عمالكم بالتأمين الاجتماعي؟

فأجابت نائبة المدير، نعم بالطبع فجميع عمالها مؤمنون من (الإطار إلى الحارس) دون استثناء، وذلك لضمان سلامة المؤسسة وعمالها من حوادث العمل والأخطار المهنية.

و/ هل تقومون بتكوينات للعمال في هذه المؤسسة؟ وإن كان ماهي المدة؟

فأجابت: نعم ولكن ليس للجميع، فالتكوين والتدريب يكون لعمال الإنتاج فقط الذين يعملون في الآلة، فالمدة تكون من 3 اشهر إلى 6 اشهر.

ه/ هل تعتمدون على إستراتيجية التي تقوم من خلالها باستحداث مناصب الشغل؟

أجابت: نعم فصاحب المؤسسة يخطط بزيادة منتجات أخرى (أعلاف لجميع الحيوانات)، وأيضا يريد إنشاء فروع جديدة في ولايات أخرى مثل: "ولاية غليزان"، وهذا ما سيؤدي إلى جلب اكبر عدد من العمالة إلى جانب التقليص من مشكلة البطالة.

ر/ على أي أساس تختلف عملية الأجر؟

فقالت: على أساس المسؤولية يعني كل عامل ودوره في المؤسسة فالإطار يختلف أجره عن العامل البسيط.

ز/ هل هذه المؤسسة تقدم مكافآت مالية للعمال؟

فأجابت: نعم هذه المؤسسة تقدم امتيازات عدة خاصة في المناسبات مثل: (الأعياد الدينية، وعاشوراء)، كما تقوم بتقديم قروض لعمالها، فهذه المؤسسة تقوم أيضا بمساعدات أخرى مثل الرعاية الصحية، وحتى عندما يعمل عامل الإنتاج لساعات إضافية يقوم صاحب المؤسسة (بشراء أغذية تحتوي على فيتامينات لذلك العامل).

ي/ هل تقوم هذه المؤسسة بعملية التصدير والاستيراد؟

فأجابت: فيما يخص عملية التصدير تتم محليا عبر الوطن، أما للاستيراد مثل المادة الأولية أو مواد أخرى لا، فنحن نتعامل مع المزود (fournisseur).

ن/ في رأيك، هل هذا النوع من المؤسسة تقوم بالقضاء على مشكلة البطالة؟

فقالت: نعم، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أصبحت تساهم بشكل فعال في القضاء على مشكلة البطالة وذلك من خلال استحداثها لقدر ممكن من مناصب الشغل.

م/ ماهي العراقيل التي تواجهها هذه المؤسسة؟

فأجابت: تواجه هذه المؤسسة: 1- صغر الحجم، 2- قوة المنافسة، 3- مشكلة هروب العمال إلى القطاع العام.

– الاستنتاج:

توصلنا من خلال مقابلتنا: أن مؤسسة "SARL FABWEST" لإنتاج الأعلاف الحيوانية بولاية وهران، بالرغم من أنها تواجه معوقات السالف ذكرها، إلا أنها تسعى جاهدة وبكل ما لديها من قوة في استحداث اكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، وأيضا مع الاهتمام الجيد لعملائها سواءا أكان ماديا أو معنويا، مقابل الربح والاستمرارية.

4/ الحلول المقترحة لترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل:

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة عل المستوى الاجتماعي والاقتصادي لاصطدامها بجملة من المشاكل، إلا أن خيارها نابع من إدراك بأن الحد من معضلة البطالة يستوجب حتما بناء مؤسسات اقتصادية قوية ومتعددة النشاط شأنها توفير مناصب الشغل لزيادة في معدلات التشغيل.

ولتجاوز هذه المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتعين وجوبا إيجاد حلول لإشكالية هذه المشروعات التي تحتاج إلى قوة الدعم والمساندة.

لتمكين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من لعب دور حيوي في الاقتصاد الجزائري، والمساهمة الفعالة في امتصاص البطالة نقترح التوصيات التالية:

1/ المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية والتي تساعد على تأكيد الاستقرار الاجتماعي الذي تحتاجه التنمية الاقتصادية.

2/ التنمية أساسها ووسيلتها الإنسان، فيجب على السلطات في البلاد الاعتناء بالبحث العلمي، وذلك من خلال تدعيم الباحثين والأساتذة بكامل الإمكانيات اللازمة للقيام بالبحوث العلمية، والتكفل بالجانب الاجتماعي للباحثين والأساتذة و ذوي الكفاءات مع الإبداع والابتكار، وبالتالي المساهمة في تطوير المؤسسات الجزائرية، وإحداث التنمية المستدامة.

3/ تنمية وتقوية قدرات قطاع الصناعة.

4/ دمج بعض الفئات المحرومة في التنمية الاقتصادية مثل: الشباب والنساء.

5/ تطوير التعليم بكل مستوياته، خاصة التعليم العالي والتكوين المهني وتحقيق التوافق والتكامل بين القطاعين، والتطوير المستمر للمناهج والأساليب، والاعتماد على النوعية في التكوين من خلال تحسين جودة برامج التعليم، التي يتحقق منها اكتساب المهارات اللازمة، والتأهيل يكون حسب المهن التي يستند عليها الطلب في سوق العمل لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعظمها مهن تقنية والمرونة في برامج التدريب.

6/ توفير مناخ ايجابي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على النمو.

7/ توفير معلومات عن القوانين التي وضعتها الدولة خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8/ منح تلك المؤسسات دعم مالي مناسب متوسط أو طويل المدى لمساعدتها على شراء معدات حديثة وتقديم الاستشارات اللازمة للعمل.

9/ فتح أسواق جديدة أمام المنتجات على المستوى الإقليمي والعالمي.

10/ تطوير مكاتب التشغيل والحد من البيروقراطية والمحسوبية ووضع لجان تساعد الشباب للحصول على منصب عمل وفق الشفافية المطلوبة، وتوفير التجهيزات والإطارات للإشراف على هذه المكاتب.

11/ إقامة معارض وملتقيات تجمع أصحاب العمل والمؤسسات من جهة، والشباب طالبي العمل من جهة أخرى لوضع ثقة بين الطرفين، وإشراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل في إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وإفادة المستثمرين بها، وذلك من اجل توجيه الاستثمار على أسس سليمة.

12/ ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان، مما يخفف الأعباء على ميزانيتها بشكل يساعدها على استقطاب اكبر قدر من اليد العاملة.

13/ ترسيم العمال الذين يشتغلون بعقود ما قبل التشغيل، ومنحهم فرصة لتنمية روح المبادرة واكتسابهم الخبرة ما يخفف العبء على المؤسسات العمومية.

14/ تحسين مستوى الأجور والمعاملات الإدارية مع العمال مما يشجعهم على العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الخاص.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة ميدانية لمؤسسة متوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية في ولاية وهران تحت اسم "SARL FABWEST" حيث قمنا بالتعريف لهذه المؤسسة مع شرح هيكلها التنظيمي، وأهم الأهداف التي تسعى إليها.

ولتقييم أهمية هذه المؤسسة ودورها في توفير مناصب الشغل، قمنا بإعداد مقابلة شخصية مع نائبة مدير المؤسسة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة حول واقع التشغيل في المؤسسة ومدى مساهمتها في امتصاص البطالة.

ولقد أظهرت الدراسة أن وضعية التشغيل بالمؤسسة في تطور مستمر، وارتفاع عدد العمال فيها يتزايد من سنة لأخرى بالرغم من صغر حجمها.

حتى وإن كانت هذه المؤسسة تواجه بعض الصعوبات المعوقات التي تحد من نشاطها إلا أنها تسعى جاهدة لتهيئة ظروف العمل على أحسن مايرام: (كالضمان الاجتماعي، مكافآت مالية، منحهم العطل...الخ).

الخاتمة

الخاتمة العامة:

يتضح لنا من خلال دراستنا لموضوع: " واقع استحداث مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة "، ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل؟

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا جليا الغموض الذي لايزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب إعطاء مفهوم واحد لها فالفرق شاسع بين مؤسسات الدول المتقدمة والدول النامية، ومن ثم تطرقنا إلى خصائصها ومميزاتها حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير.

ثم ارتأينا لما سبق إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتأثيرها الايجابي على الاقتصاديات العالمية بالإضافة إلى أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، كما ذكرنا عوامل نجاحها والمشاكل التي تعترضها، من بينها مشكل التمويل بالإضافة إلى المشاكل الإدارية والقانونية، كما تطرقنا إلى تحدياتها المستقبلية.

ثم انتقلنا لتسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تدعيم سياسة التشغيل، وذلك مرورا بمراحل تطورها ما بعد الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، مع دراسة مدى قدرتها في إحداث وخلق مناصب الشغل والنهوض بعملية التنمية.

وفي الأخير قمنا بإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على اعتبار ولاية وهران كنموذج من خلال دراسة حالة مؤسسة "SARL FABWEST" لإنتاج الأعلاف الحيوانية، والتي قمنا فيها بتناول مختلف الإمكانيات التي تمتلكها في استقطاب قدر ممكن من اليد العاملة.

الخاتمة

1/ النتائج:

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

أ- نتائج الدراسة النظرية: من خلال دراستنا للجوانب النظرية لهذا الموضوع وجدنا:

- الفرضية الأولى: تعالج الفرضية الأولى فكرة، " تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لاقتصاديات الكثير من دول العالم، كأداة للتنمية لمساهمتها في استحداث مناصب الشغل".

نعم نؤكد صحة الفرضية: أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الأكثر ديناميكية وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية والإنعاش الاقتصادي، كما أن لها مساهمة فعالة في خلق مناصب الشغل.

- الفرضية الثانية: أما الفرضية الثانية فتدور حول فكرة أن: " خاصية تأقلم ومرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها حل مثالي للتقليل من البطالة".

خاصية التأقلم والإبداع والمرونة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلتها خيار مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلق فرص الشغل، وبالتالي التخفيف من البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ب/ نتائج الدراسة الميدانية (التطبيقية): ووجدنا أن:

- الفرضية الثالثة: " تلعب المؤسسة المتوسطة لإنتاج الأعلاف الحيوانية "SARL FABWEST" التي أجرينا فيها الدراسة الميدانية دورا هاما في توفير فرص العمل بولاية وهران".

ولقد أثبتنا صحة هذه الفرضية من خلال: أن هذه المؤسسة بالرغم من صغر حجمها إلا أنها تمتلك مجموعة من الإمكانيات تجعلها محطة أنظار التي تؤهلها لاستقطاب اليد العاملة وتزايد وتيرة المناصب المتاحة من سنة لأخرى، ودرها الفعال في امتصاص البطالة.

2/ التوصيات والاقتراحات:

- إعطاء أهمية للنشاطات التي تساعد على إدماج المرأة، وتشجيع هذه الأخيرة على إنشاء مؤسسات خاصة بها.
- تقريب المؤسسات والوكالات من الجامعات لمساعدة خريجي الجامعات من إنشاء المؤسسات وذلك بالأبواب المفتوحة وإعطاء الأهمية لوسائل الإعلام الخاصة بها للتقرب من هذه الفئة من ذوي الكفاءات، فكثير من الشركات العملاقة أنبعت من رحم الجامعة.
- إنشاء هيئات تدرس احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة المتوسطة، (كإنشاء مصنع حليب لتلبية حاجة أصحاب مؤسسات تربية الأبقار لتصريف أو بيع الحليب).
- مساعدة الدولة عن طريق تقديم دعم أكثر لأصحاب هذه المؤسسات وذلك لتصدير منتجاتهم أو شرائها منهم.
- ضرورة تعزيز العلاقة بين الوكالات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كممول رئيسي وفعال من أجل تسهيل فرص الاستثمار المحلي الذي يساعد على توفير مناصب عمل دائمة.
- إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة دعم أنشطة القطاع الصناعي وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تتميز هذه الأنشطة بارتفاع القيمة المضافة، وكذا حجب الدعم عن القطاعات التي زادت مشروعاتها بشكل مبالغ فيه عن احتياجات السوق.
- محاولة التخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العراقيل الإدارية، وذلك بوضع قوانين واضحة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات، وكذا تفعيل الحكم الراشد ومحاربة الفساد الإداري.
- الإقرار بأن القطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المولد الأكبر لفرص العمل خاصة بعد الخروج من تبعات أزمة الإصلاحات الهيكلية، واتخاذ المزيد من الإجراءات التدعيمية وسياسة إقراض واضحة لتشجيع هذا القطاع على المزيد من إيجاد فرص العمل.
- توفير الوسائل المهمة لنشر التعليم الذاتي والتدريب عن بعد لتمكين الشباب من الحصول على المعرفة من مصادر مختلفة.
- إنشاء بنك خاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير قروض بدون فائدة واعتماد على صيغة مثل: التمويل الإسلامي لان العديد من الشباب الحاملين للأفكار الاستثمارية ينقصها التمويل، يجد سعر الفائدة حاجزا أمام طموحاته بحكم الوازع الديني.

3/ آفاق البحث:

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في استحداث مناصب الشغل حقلا واسعا وحديثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هاته المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- ❖ أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- ❖ آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

الملاحق

أسئلة المقابلة:

1/ ماهي نوعية العمالة في مؤسستكم؟

2/ كيف تتم عملية التشغيل في هذه المؤسسة؟

3/ هل تقومون بترسيم العمال المؤقتين العاملين في إطار عقود ما قبل التشغيل في المؤسسة؟

4/ هل يحظى عمالكم بالتأمين الاجتماعي؟

5/ هل تقومون بتكوينات للعمال في هذه المؤسسة؟ وإن كان ماهي المدة؟

6/ على أي أساس تختلف عملية الأجر؟

7/ هل هذه المؤسسة تقدم مكافآت مالية للعمال؟

8/ هل تقوم هذه المؤسسة بعملية التصدير والاستيراد؟

9/ في رأيك، هل هذا النوع من المؤسسة تقوم بالقضاء على مشكلة البطالة؟

10/ ماهي العراقيل التي تواجهها هذه المؤسسة؟

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	16
جدول رقم 2	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
جدول رقم 3	توزيع اليد العاملة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر	20
جدول رقم 4	الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية (1979-1967)	42
جدول رقم 5	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال فترة (1984-1987)	45
جدول رقم 6	يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها	49
جدول رقم 7	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2016)	50
جدول رقم 8	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2001-2016)	52
جدول رقم 9	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2017-2018	54
جدول رقم 10	يوضح توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط الفترة الممتدة مابين 1993/11/13 و2000/12/31	56
جدول رقم 11	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة الموظفة إلى غاية 1999	58
جدول رقم 12	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة سنة 2002	58
جدول رقم 13	هيكلة العمالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2016)	59
جدول رقم 14	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2016)	60
جدول رقم 15	تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي نسبة إلى إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر	62
جدول رقم 16	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2017-2018)	63
جدول رقم 17	توزيع اليد العاملة حسب قطاع نشاط المؤسسة والجنس 2018 (بالمليار)	64
جدول رقم 18	هيكلة العمالة في الجزائر سنة 2019 (بالمليار)	65
جدول رقم 19	يمثل خصائص مؤسسة SARL FABWEST	70
جدول رقم 20	يمثل تطور عملية تشغيل العمال في مؤسسة SARL FABWEST 2017-2020	73

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2016)	**51**
شكل رقم 2	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلا الفترة (2001-2016)	**53**
شكل رقم 3	هيكلة العمالة في الجزائر سنة 2019	**66**
شكل رقم 4	الحيوانية SARL FABWEST مخطط يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج الأعلاف	**71**
شكل رقم 5	يبين توزيع العمالة حسب مجال النشاط خلا الفترة (2017-2020)	**74**

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1/ ابو الفضل محمد بن منظور، "لسان العرب، الجزء الأول"، الجزائر، دار الأبحاث، 2008.

2/ العلامة ابن منظور، "راجع لسان العرب، المحيط طبعة لسان العرب"، بيروت، بدون تاريخ.

3/ ايمن علي عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007.

4/ بلقاسم حسن بهلول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب"، الجزائر، 1990.

5/ بودون.ف.بوريكو، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع" تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

6/ زين الدين بروش وبمساهمة: عبد الوهاب بلمهدي، عبد الرحمان العايب، توفيق برباش، "الإسهام في تطبيق الممارسات الإدارية الحسنة للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لولاية سطيف"، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD.

7/ صفوت عبد السلام عوض الله، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، 1993.

8/ طاهر محسن الغالي منصور، "منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

9/ عبد الحميد مصطفى ابوناعم، "إدارة المشروعات الصغيرة"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

10/ عبد اللطيف بن اشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982.

11/ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

12/ فتحي السيد عبده ابو السيد احمد، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، المكتب العالمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

13/ كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء"، دار الحامد للنشر، عمان، 2000.

14/ محمد إبراهيم عبد اللاوي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

15/ محمد الصاوي محمد المبارك، "البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته"، ط1، المكتبة الأكاديمية.

16/ محمد شفيق، "البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

17/ محمد عبيدات وآخرون، "البحث العلمي، والقواعد والمراحل والتطبيقات"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989.

18/ محمد وجيه بدوي، "تنمية المشروعات الصغيرة للشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث للنشر التوزيع، 2004.

19/ محمود سلمان العميان، " السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، ط2، الأردن 2004.

20/ نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 2006.

21/ نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des PEM"، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

22/ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، "التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

23/ هني احمد، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

❖ المجلات:

24/ الطيب داودي، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة المفكر، العدد الثالث.

25/ ايت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2010.

26/ بلقاسم سلاطنية، "العلاقات الإنسانية في المؤسسة"، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد05، ديسمبر 2003.

27/ علي بدلال، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، بيروت، 2014.

❖ الملتقيات:

28/ احمد بوسهمين، فراجي بلحاج، "دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار"، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، معهد علوم التسيير، التجارة والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أفريل 2006.

29/ الزاهي اسبيرو، "أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مداخلة أمام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودورة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الجزائر، جوان 2002.

30/ حبيبة مداس، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانتها الاقتصادية مع الإشارة إلى ولاية الوادي ملتقى وطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

31/ رجم نصيب، فاطمة الزهراء شايب، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر 28/25 ماي 2003.

32/ عبد الكريم بوغدو، "واقع وأفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار"، الجزائر، 2010/03/14.

33/ عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

34/ منظمة العمل العربية، " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أزمة البطالة، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل"، بيروت، 19-2009/10/21.

❖ الوثائق الرسمية:

35/ الجريدة الرسمية، العدد 2،جانفي 1988.

36/ الجريدة الرسمية، العدد 34،24 أوت 1982.

37/ سميرة عبد المؤمن، "حصري تقرير رسمي: لا استثمارات أجنبية في الجزائر خلال السداسي الأول ديسمبر 2019/21".

38/ قانون رقم 18/01، المؤرخ في: 27 رمضان 1422، الموافق ل12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77.

❖ الرسائل الجامعية:

39/ أحلام قاسي، "سيرورة عملية توظيف الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية في مؤسسة مون جرجرة"، رسالة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2010-2012.

40/ احمد غبولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

41/ بلحمدي سيدعلي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية في ظل العولمة، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة البليدة.

42/ حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

43/ حميدة مالكية، "محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة 2008-2009.

44/ خياري ميرة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي (2007-2012)"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

45/ رضا زهواني، "تحسين تخطيط الإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة 2006-2007.

46/ سامية عزيز، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة خيضر، بسكرة، 2013-2014.

47/ سعدية زايدي، "سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة1، 2018.

48/ عليان نبيلة، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

49/ عامر حبيبة، "دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017.

50/ فارس طارق، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018.

51/ فوزي بن الشيخ، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة، دراسة حالة الجزائر (2005-2013)، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

52/ لخلف عثمان، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

53/ محمد الصالح زويتة، "اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر، 2006.

54/ ناجي بن حسين، " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007.

55/ نيار نعيمة، "الخلفية المهنية والاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فروع: الجزائر وسط-بئر توتة-زرالدة-حسين داي"، رسالة شهادة الماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2007-2008.

❖ المصادر:

56/ بيانات المعهد الجزائري للإحصاء، السلسلة الإحصائية رقم 55.

57/ تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة للفترة (2003-2016). متاحة على الموقع: www.ons.dz/emploi-chomage .

58/ تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة للفترة (2017-2018). Données statistiques N°796-863-879.

59/ حري مختارية، "مكانة وأهمية المؤسسة الصغيرة في القضاء على البطالة"، رسالة ماجستير تيارت.

60/ عبد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة زملاء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018.

61/ كشف المعلومات الاقتصادية رقم 4، الجزائر، السداسي الأول، 2004.

62/ معطيات مقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية

63/ نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات العدد 16، 2009.

64/ نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، لسنوات،2002، 2003،2004،2005،2006، 2007،2008،2009، الأعداد: 02 04 06 08 10 12 14 16 على التوالي.

65/ نشريات المعلومات الإحصائيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية لسنوات: 2010،2011،2012، الأعداد: 18 20 22 على التوالي.

66/ نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة، المناجم، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، لسنوات: 2013،2014،2015،2016 الأعداد: 24 26 28 30 على التوالي.

67/ ياسر عبد الرحمان، "تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية جيجل"، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014.

❖ المقابلة:

68/ مقابلة شخصية مع نائبة مدير مؤسسة، " sarl fabwest لإنتاج الأعلاف الحيوانية"، بولاية وهران يوم15 أوت 2020، على الساعة 18:30.

❖ المواقع الالكترونية:

69/ www.sha3ersouf-7form.net/t638-topic.

70/ www.tanmia.ma/article-php3?id-article=21325.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

71/ Bulletin d'information,32.29.30 Statistique N°20.

72/ CNES, projet de rapport national sur le développement humain 2000, OP.cit.

73/ Dictionnaire, Larousse, encyclopédique paris, 2000.

74/ Gilles Bressy, Economie d'entreprise, éd SIREY 1990.

75/ Ressource CNES, Rapport : pour une politique de développement de la PEM en Algérie Février 2002.

الملخص

الملخص

الملخص:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاعتها في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، والرفع من مستوى الاقتصاد الوطني، لذلك أولتها كثير من الدول ومنها الجزائر اهتماما كبيرا، ومن هنا ركزت هذه الدراسة على هذه المؤسسات لأنها رأت فيها أداة فعالة في التقليل من هذه المعضلة، وذلك لمرونتها في التسيير وعدم تكليفها للدولة أموالا ضخمة، كما لم تغفل المذكرة المشاكل التي اعترضتها وكيف تغلبت عليها، وقد كان ذلك من خلال التعرض للمؤسسة المتوسطة كنموذج بوهران.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشغل، البطالة.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises avaient fait prévue d'efficacité de combattre le chômage et d'offrir des chances de travail au jeunes et remontre le niveau économique du pays, c'est pour cela plusieurs pays compris L'Algérie leur ont donnée beaucoup d'importances.

De ce fait cette études s'est basée sue ces entreprises vu moyen efficace pour démunie le phénomènes du chômage peu la flexibilité de la gestion et non couteuse à l'était aussi cette étude n'a pas négligé de mentionner les problèmes rencontrés et la façons de les dépassé , cette études s'est consacrée pour l'entreprise moyenne en tant que mode à Oran.

Les mots clé :

Les petites et moyennes entreprises, Le travail, le chômage.